



PROVISIONAL
A/38/PV.30
18 October 1983
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الأربعاء ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ الساعة ١٥ / ٠٠

(بنما)	السيد إيويكا	الرئيس :
(سيراليون)	السيد كوروما (نائب الرئيس)	شم :

— المناقشة العامة ٩ (تابع)

ألقى كلمات كل من :

السيد نوغيا أونغيين (غينيا الاستوائية)
السيد ناغروكينتوالي (رواندا)
السيد موانغالي (كينيا)
السيد ديالو (النيجر)
السيد ديالو (فولتا العليا)
السيد دوس سانتوس (موزامبيق)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room
DC2 - 0750, 2 United Nations Plaza

83-64175/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد نوغيميا اونغين (غينيا الاستوائية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسعدني بالغ السعادة ان أخطب هذه الجمعية في اجتماعاتها السنوية ، وفي هذه المرة فسي دورتها الثامنة والثلاثين . ونأمل مخلصين أن تتوج أعمال هذه الدورة بالنجاح حتى يمكن للتعقل والمداولة أن يسودا على الرغبات الانانية الرامية الى الهيمنة التي لا تؤدي اليوم الا الى تهديد وجود الجنس البشري . ان وجود وفد بلادى في نيويورك لهودليل جلي على ايماننا بأنه سوف يتسنى لنا في اطار الأمم المتحدة ، أن نحقق وحدة الأمم حتى وسط الخلاف ان يمكننا أن تجرى المفاوضات فيما بيننا بشأن ايجاد حل للمشاكل والخلافات، وان كان هذا سوف يتم باجراعات مختلفة ؛ كما يمكننا أن نقرب بين الشعوب رغم المسافات الجغرافية ، اذ ما صمنا جميعا على أن نقوم بذلك . ونعتقد انه لا يمكن الا بهـنـه الطريقة أن نكفل الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يطمح اليها كل فرد في هذا العالم .

وفي هذا الاطار ، يسرني بصفة خاصة أن أنقل الى الممثلين المجتمعين هنا تحيات صاحب الغخامة أويانغ نقوما مباسونغو رئيس جمهورية غينيا الاستوائية وتمنياتـه بالنجاح ، ومنذ أن تولى المنصب العالي لامتنا يؤكد على الأهمية الفائقة للأمم المتحدة ، خاصة في وقتنا الحالي الذي أصبح الحوار فيه عسيرا بصورة متزايدة ، لأن المتكلمين يتحدثون عن أهداف متباينة ، والذي أصبح فيه استخدام القوة هو الغالب بسبب تضارب المصالح .

انني لا أود أن أدخل في جوهر بياني دون أن أقول أولا وقيل كل شيء انه يسر بلدى ويسر وفدى انتخابكم بحق لرياسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم

المتحدة . ونحن ندرك ، بطبيعة الحال ، انه بسبب طبيعة وكثرة البنود المدرجة في جدول الأعمال ، وسبب الحالة الدولية الراهنة ، فان مهمتكم لن تكون مهمة سهلة . ومع ذلك فاننا على اقتناع بأن مبادئ الحرية والسلم والعدالة التي تتسم بها بنما بلدكم ومهاراتكم بوصفكم رجلا دبلوماسيا ، ورجلا سياسيا ، هي ضمان لنجاح أعمالنا . ان انتخاب أعضاء مكتب الجمعية العامة الآخرين هو أيضا مصدر فخر لنا ومصدر أمل ، ولكل واحد منهم دون استثناء ، نتقدم بتهانينا الخالصة .

ونعرب في ذات الوقت عن تقديرنا البالغ وتهانينا الخالصة لسعادة السيد ايمري هولاي سفير هنغاريا ، ولكل فرد من أعضاء مكتب الجمعية العامة في الدورة السابعة والثلاثين على الطريقة الفعالة والنشيطة التي أدروا بها أعمال تلك الدورة .

لقد أضافت السنة الماضية لكل من جمهورية غينيا الاستوائية التي تحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاستقلالها اليوم ، والأمم المتحدة ولكل أعضائها ، تلك السنة التي بدأت من أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ إلى أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، الى سجلات التاريخ احداثا ايجابية وأخرى سلبية على حد سواء .

وواحد من الأعمال الايجابية يتمثل في أن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية ملتزمة بأهدافها والمخلصة لمبادئها ، قد شرعت في اخفاء الطابع الديمقراطي على آليات الحكم ، خلال تلك الفترة ، بالموافقة الجماعية ، في استفتاء عام ، على قانونها الأساسي المتعلق بالسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية التي تحكم بلدنا .

اننا ندرك ، مع ذلك ، أن توفر الآليات والأجهزة الدستورية البسيطة لا يعنى الأداء الفعال والمتناسق لهذه الأجهزة معا ، ولا يكفل أيضا اخفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية التي تحمي الحقوق والحرية الأساسية للجنس البشري ، والتي ترمي الى تحقيق التنمية الكاملة . ونحن على اقتناع بأن الأمم المتحدة ، بصفة عامة ، وكل

البلدان التي تقدر الحرية والسلم والمساواة ، ستواصل اسهامها القيم في بلوغ تلك الأهداف التي يرمي شعب غينيا الاستوائية الى تحقيقها .

اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكر غينيا الاستوائية للمساعدة المتعددة القطاعات والأوجه التي قدمتها البلدان الصديقة ومنظومة الأمم المتحدة حتى الآن في عملية الانتعاش الوطني . وفي نفس الوقت ، نأمل أن يتم الوفاء بالمساعدة التي تم التعهد بها من أجل الانتعاش الاقتصادي وتنمية بلدي في المستقبل القريب ، وفي ذات الوقت نأمل أن تزيد مساهمات المانحين .

وفي إطار التعاون الدولي فان غينيا الاستوائية تؤيد وتشجع إقامة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في إطار المفاوضات بين الجنوب والجنوب ولكن هذا لا يقلل على أية حال من اهتمامنا باستئناف وتقديم المفاوضات بين الشمال والجنوب . وهذه الروح ، قامت حكومة بلادي ، في المنطقة دون الإقليمية لأفريقيا الوسطى ، بمفاوضات من أجل انضمام غينيا الاستوائية الى الاتحادات الجمركية والاقتصادية لدول افريقيا الوسطى والى المؤسسات المالية لهذه المنطقة دون الإقليمية . ان الاتفاق المبدئي على هذه العضوية قد تم التوصل اليه في مجلس رؤساء الدول التابع للاتحاد والمنعقد في ياوندى بالكاميرون في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ . والمفاوضات التقنية قد وصلت الآن الى مرحلة متقدمة ، ونأمل أن يتم قبولنا النهائي في المستقبل القريب . وسوف يكون هذا هو اسهامنا المتواضع في تحقيق الاعلان المعتمد في مؤتمر القمة الاقتصادية الأول لمنظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في لاغوس بنيجيريا في ١٩٨٠ .

وكما أكدت من قبل فان رغبتنا في الاشتراك في الجهود الإقليمية ودون الإقليمية من أجل إعادة البناء الاقتصادي للقارة الافريقية لا تعني على الاطلاق أية عاقبة أو معارضة لأي تعاون ثنائي ، أو متعدد الأطراف وهو ما يعززه بلدي دون أي تمييز بسبب النظم السياسية والاقتصادية أو الایدولوجية .

(السيد نوغيمًا أونغين ،
غينيا الاستوائية)

في هذا الصدد ، فضلا عن تنمية علاقاتنا مع البلدان المجاورة في المنطقة وفي افريقيا بوجه عام ، نعلق أهمية خاصة على تعاوننا مع البلدان الأوروبية والآسيوية وبلدان الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، وصفة خاصة مع مجموعة البلدان الأمريكية الناطقة باللغة الإسبانية ، من أجل الحفاظ على العلاقات الحالية بين شعوبنا وتطويرها . وعلى هذا الأساس ، فقد عطينا ولا نزال نعمل ، على إقامة التعاون الوثيق والدائم على أساس المبادئ والأهداف التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وعلى أساس مبادئ حركة عدم الانحياز ، وكذلك على أساس المنفعة المتبادلة والتعاون بين الدول ، الذي لا يخضع لظروف التفسير السياسي المحلي .

وفي هذا الصدد ، أود أن أختتم هذه الفرصة لأوضح أن بعض أصحاب المصالح التي تتعارض مع مصالح بلدي قاموا أثناء هذه السنة بشن حملة تتنافى مع الوضع الحقيقي في بلدي من أجل الاضرار بعلاقات غينيا الاستوائية وذلك باستخدام العلاقات التي أقنأها مع اسبانيا ، وهي بلد تتعاون معه فيما يتجاوز الاتفاقات التي وقعت بين البلدين .

كما أوضحت من قبل ، ان الماضي القريب لم يكن بهيجا ولم يشبه التفاوض تماما بسبب الاختلالات الاقتصادية والسياسية التي تتسم بها العلاقات الدولية وسبب الجمود السائد في المفاوضات الرامية الى تصحيح أوجه عدم الانصاف والاختلالات ؛ وكل هذا له آثار ضارة على جمهورية غينيا الاستوائية .

ان احدى نتائج ايماننا بالأمم المتحدة هي حاجتنا المستمرة الى الاعراب في كل الأوقات عن التزامنا بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وكذلك أهداف حركة عدم الانحياز ، مثل احترام سيادة البلدان وسلامتها الإقليمية واستقلالها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وحل المنازعات بالوسائل السلمية ، والحفاظ على علاقات حسن الجوار ، واللجوء الى الحوار بدلا من القوة في السعي لايجاد الحلول للخلافات التي قد تنشأ بين الدول ، وتعزيز علاقات التكافل بين البلدان . هذه الدعائم هي بداية ونهاية

(السيد نوغينا أونغين ،
غينيا الاستوائية)

السياسة الخارجية التي تنتهجها حكومة جمهورية غينيا الاستوائية التي يرأسها أوبيانغ نغويما مباسوغو .

وان نسعى لبلوغ هذه الأهداف التي تشكل المتطلبات اللازمة لاقامة الحرية والسلم والعدالة في جميع أنحاء العالم ، فان جمهورية غينيا الاستوائية تلاحظ بالقلق تدهور الحالة الدولية التي تتسم الان بسباق تسلح لا هوادة فيه ، وحروب يقتل فيها الأخ أخاه في كل أرجاء العالم ، وفرض نظم اقتصادية أو ايدولوجية بالقوة لا تتفق مع مطالب السكان المعنيين .

ولهذا فان غينيا الاستوائية ، التي لا ترغب في أن تقوم بدور المتفرج على أخطاء البشرية ، تشارك في جهود المجتمع الدولي من أجل اقامة نظام اقتصادى وشرى جديد . ان هذا يتطلب ، في جمة أمور ، وقف سباق التسلح ، بما يترتب على ذلك من تخفيض الميزانيات العسكرية واتخاذ تدابير وقائية ضد الارهاب الدولي الذى يودى بحياة الكثيرين ، والقضاء على نظام توظيف واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة - وكل هذه عوامل تؤدى الى زعزعة استقرار النظام السياسى والاقتصادى في البلدان المستقلة .

ان المجتمع الدولي يقف اليوم ساكنا لا يتحرك ، في الوقت الذى يصبح فيه الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال والمسنين هدفا للمنافسات الايدولوجية والتناحرات على الهيمنة . في الماضى كان الفلسطينيون والسود في جنوب افريقيا الهدف ، واليوم أصبح الهدف ممثلا في ٢٦٩ شخصا من المسافرين على متن الطائرة التجارية التابعة للخطوط الجوية لكوريا الجنوبية . وازاء هذا التجاهل للشخص الانساني ، فان غينيا الاستوائية لا يمكنها أن تخفي قلقها تجاه هذه الأحداث وتناشد المجتمع الدولي والجمعية العامة هذه اتخاذ قرارات محددة تمكن المنظمات الدولية والحكومات من اتخاذ تدابير متماسكة لتجنب تكرار أحداث مطالمة في المستقبل .

لقد رحبنا بسرور بالغ منذ أيام قليلة مضت بقبول دولة جديدة في عضوية أسرة الأمم المتحدة ، ألا وهي جمهورية سان كريستوفر ونيفيس . وان نهنيئ ذلك الشعب الصديق

(السيد نونغوما اونغين ،
غينيا الاستوائية)

بمناسبة حصوله على الاستقلال وقبوله بين صفوفنا ، فان غينيا الاستوائية تسود أن تذكر ممثلي المجتمع الدولي الحاضرين هنا اليوم بأن القرار التاريخي ١٥١٤ (٥ - ١٥) ، الذي اتخذ في الدورة الخامسة عشرة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لم ينفذ تنفيذا كاملا حتى الآن .

ان ناميبيا لا تزال محتلة بصفة غير شرعية من جانب نظام جنوب افريقيا العنصرى الذى يتجاهل ، بالتواطؤ مع دول اخرى ، ادانته من جانب المجتمع الدولي الذى يقدر السلم والعدالة والحرية . اننا نرى أن من غير الصحيح ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، لأن هذا الربط يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي . ونظرا لعدالة قضية ناميبيا ، لا بد لها من أن تمارس حقها في تقرير المصير والاستقلال .

ان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا لا يزال يمثل اهانة لكرامة الانسانية وتحديا للرأى العام العالمى . ان من غير المتصور ، ومن المدهش في الوقت ذاته ، أن واضعي نظام مثل نظام الفصل العنصرى يزدادون غطرسة وتشددا رغم ادانة هذا النظام من جانب كل أعضاء الأمم المتحدة تقريبا . ان هذا التغطرس وهذا التشدد لم يعودا قاصرين على القمع المتزايد لغالبية سكان جنوب افريقيا السود وعلى تعزيز الاحتلال غير الشرعى لاقليم ناميبيا ، وانما تعد ياهما الى القيام بأعمال العدوان العسكرى وغيرها من الممارسات التى تثير زعزعة الاستقرار ضد انغولا وبوتسوانا وليسوتو وموزامبيق وناميبيا وزيمبابوى ، بما يترتب على ذلك من خسارة في الأرواح والممتلكات .

وفي هذا الصدد ، في حين أن غينيا الاستوائية تؤيد تماما الحاجة الى تقديم المعونة المادية والسياسية والدبلوماسية الى تلك الشعوب من أجل صيانة استقلالهم وسلامتها الاقليمية ، فانها تعتقد في الوقت نفسه أن القضاء على السبب أمر ذو أهمية بالغة . ان الغاء نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا سوف يعنى تطبيق العدالة في ذلك الجزء من القارة الافريقية .

(السيد نوغينا أونغين ،
غينيا الاستوائية)

ان غينيا الاستوائية تعرب عن تفاعلها ازاء ما أدلى به الطك الحسن الثاني بشأن القرارات التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر القمة في نيروبي وأدريس أبابا لايجاد حل تفاوضي لمشكلة الصحراء الغربية . نحن نعتقد أن وقف الأعمال العدائية واجراء استفتاء حر تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية والأم المتحدة يتمكن شعيب الصحراء الغربية عن طريقه من أن يقرر مصيره بحرية ، وسيشكلان أفضل سبيل لايجاد حل دائم وعادل لهذا النزاع الذي أدى لوقت طويل الى فقدان الكثير من الأبرياء . ان المأساة المروعة التي يعاني منها شعب تشاد الشقيق لسنوات عديدة تتطلب مساعدة وتعاون المجتمع الدولي حتى يتسنى لشعب تشاد أن يحقق السلم الحقيقي فسي بلده عن طريق المصالحة .

(السيد نوغيط أونغبين ،
غينيا الاستوائية)

ان تدويل هذا النزاع ، الذى نحا الى فرض تسوية بقوة السلاح لتلك الحرب التى لا تقف عند حد ، لن يؤدى إلا الى اطالتها . وفي هذا الصدد نؤيد الاقتراح الداعي الى سحب جميع القوات الأجنبية من تشاد ، والى أن يحسم أطراف النزاع خلافاتهم بطريقة سلمية عن طريق الحوار .

اننا نعرب عن تأييدنا لجمهورية الأرجنتين وتضامنا معها في نضالها لاستعادة سيادتها الوطنية . ونأسف كثيرا لفقدان الأرواح البشرية والخسائر في الممتلكات اللذين نشأ عن الصراع على طغيان ، ولكننا مقتنعون مع ذلك بأن التعقل والعدالة سيتيحان للأرجنتين أن تستعيد الجزء الذى تطالب به من اقليمها .

ان العلاقات التاريخية والصلات الثقافية التى تربط جمهورية غينيا الاستوائية ببلدان أمريكا اللاتينية تبرر قطعنا ازاء الحالة السائدة في أمريكا الوسطى . وناشد كل الأطراف الضالعة في هذه الطساة التى تودي بحياة الأبرياء وتؤدى الى فقدان الكثير من الممتلكات ، ان تستخدم الحوار لتجد الحلول لخلافاتها مع الاحترام التام للارادة الحرة لكل شعب في مطرسة حقه في اختيار النظام السياسى والاقتصادى الذى يتناسب تماما مع مصالحه الوطنية .

ومن المؤسف حقا ان تصبح أمريكا اللاتينية التى عرفت على المسرح الدولى بأنها رائدة الكفاح ضد التخلف ، مسرحا للصراعات الاخوية وللمجابها السياسية والمجابهات الرامية الى الهيمنة ، الأمر الذى لا يفيد الا المصالح الأجنبية . ولهذا السبب ولغيره تؤيد غينيا الاستوائية كل التأييد المبادرات التى اتخذتها مجموعة كونتادورا . وعليه نعرب عن تأييدنا للمبادرات السلمية الأخرى التى تضطلع بها بلدان المنطقة المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة . فهذه الجهود كلها تستهدف في المقام الأول ضمان أن يعمود السلم والاستقرار الضرورى ان لتقدم تلك المنطقة .

(السيد نوغيمأ أونغمين ،
غينيمأ الاستوائية)

وفي الشرق الأوسط لا تزال اسرائيل تحتل بعض الأراضي العربية لأكثر من عقد ؛ ولا يزال الفلسطينيون دون وطن ومشردين في جميع أنحاء العالم . وفي الوقت نفسه يزداد التباعد بين مواقف الأطراف المعنية في ذلك النزاع المعقد يوما بعد يوم . كما أن سيادة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله ينتقص منها باستمرار بينما يفقد الكثيرون من الأبرياء أرواحهم ، وبينما أصبح الجوع والفقر أمارا اعتياديا من أمور الحياة اليومية فسي ذلك الجزء من العالم .

اننا نناشد ممثلي حكومات الدول العربية واسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية من أجل السلم والمصالحة ، أن يجلسوا سوياً على مائدة التفاوض لا يجان أكثر الطرق ملاءمة لاستعادة السلم والتعايش المنسجم والاستقرار لأبناء شعوب البلدان العربية واسرائيل الذين كتب عليهم أن يعيشوا أبداً في منطقة الشرق الأوسط المنكوبة . اننا نأمل أن تسهم البلدان الأخرى المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بذلك الصراع فسي تحقيق ذلك الهدف .

ومن المؤسف أن نلاحظ أنه في نفس الوقت الذي يخوض العالم فيه حرباً ضد الجوع والمرض والفقر ، وبخاصة تصار ، ضد التخلف ، تخلق بؤر جديدة للتوتر ، وتفاقم بؤر التوتر الموجودة بالفعل . وفي هذا الصدد نلمس في منطقة ذات أهمية استراتيجية سواء من الناحية السياسية والاقتصادية ، وقوع خسائر في الأرواح البشرية وخسائر مادية كبيرة . انني أشير الى النزاع القائم بين ايران والعراق ، وهما بلدان شقيقان ، واننا نناشد هما بالحاح أن يوقفا الأعمال العدائية ويحلا المشكلة بما يتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز والقانون الدولي .

وفي جنوب شرقي آسيا وجنوب غربي آسيا ما زال السعي الى السلم والاستقرار مستمرا كما هو الأمر فيما يتعلق بالحالة في كل من كمبوتشيا وأفغانستان . اننا نؤمن بأن أهالي

(السيد نوغيما أونغيين ،
غينيما الاستوائية)

ذ ينك البلدين يجب أولاً وقبل كل شيء أن يبحثوا عن حلول شاملة لمشاكلهم الداخلية عن طريق المفاوضات السلمية . ان تدخل الغير غير الناجم عن التعبير الحر عن ارادة السكان الأصليين لهذين البلدين يجب أن يدان باعتباره عملاً يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة . ومن حق كل شعب أن يقرر شكل حكومته وأن يختار النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يلائمه تماماً دون ضغط أو إكراه خارجيين .

وبالمثل ما زال شبه الجزيرة الكورية مقسماً بشكل مصطنع رغم الرغبة العميقة فسي التوحيد من جديد التي أعرب عنها الشعب الكوري سواء في الشمال أو الجنوب ، والتي أيدتها كلتا الحكومتين في البيان المشترك المبرم في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ . وعلى أساس البيان المشترك ذاك ندعو مرة أخرى حكومتي كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية أن تهتئما الظروف الكفيلة باستئناف المفاوضات التي نأمل أن تستكمل بما يرضي الشعب الكوري بأجمعه . ان استقلال قبرص وسيادتها وسلامة أراضيها ووحدتها وعدم انحيازها ما زالت مهددة ولا يمكن تعزيزها بسبب احتلال قوات أجنبية لجزء من ذلك البلد . اننا ندعو الى انسحاب تلك القوات ونناشد الطائفتين القبرصيتين أن تحسم مشاكلهم الداخلية عن طريق التفاوض السلمي وأن تخلقا الظروف الكفيلة بعودة اللاجئين القبارصة وفقاً للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ما فتئ الجنس البشري يخوض لبعض الوقت معركة دائمة ضد أعدائه ، أي الجوع والمرض والفقر . وعليه ليس من المتصور والنجاح في تلك المعركة لم يتأكد بعد أن يعيد الجنس البشري نفسه بحماية لتدمير نفسه بنفسه . ان انتشار الأسلحة النووية وازدياد عدد القواعد العسكرية لأسباب الأمن والحماية المزعومة ، لا يؤديان الا الى انتصار الجوع والمرض والفقر على الانسان . ونأمل أن تقترن البيانات عن نزع السلاح وانشاء مناطق سلم في مختلف المناطق ومنع الحرب النووية وتخفيض الميزانيات العسكرية بالأعمال . وبهذه الطريقة وحدها يمكن للجنس البشري أن يحصل على الحماية ويشعر بالأمان .

ان انعدام الديمقراطية في العلاقات الدولية لا يمثل فشلا في العلاقات السياسية بين الدول فحسب ، وانما يشكل أيضا سببا للأزمة الاقتصادية العالمية التي لم يسبق لها مثيل والتي تتسم بركود النشاط الاقتصادي وانخفاض معدلاته ، والزيادة المستمرة للعجز في موازين مدفوعات البلدان النامية ، والزيادة المطردة في ديونها الخارجية وانخفاض أسعار المواد الخام وما يرافق ذلك من زيادة غنى البلدان الأكثر تقدما .

وتبين أوجه الاختلال هذه وغيرها أن النظام الاقتصادي الدولي القائم ناقص ولا يمكن أن يلبي متطلبات العصر الراهن . ومن ثم برزت الحاجة الى بدء عملية مفاوضات عالمية تيسر إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على أسس العدالة والانصاف ولا يهدف الى إثراء الثرى وافقار الفقير .

وعلى حين نأسف لتشدد البلدان المتقدمة النمو الذي لا يزال يشكل عقبة في طريق تقدم الحوار بين الشمال والجنوب ، فاننا مقتنعون بأن الانتعاش الاقتصادي للشمال يتصل اتصالا وثيقا بالبقاء الاقتصادي للجنوب .

(السيد نوغيمًا أونغين،
غينيا الاستوائية)

ولهذا السبب ، فاننا نأمل أن تسهم الارادة السياسية للجميع في اضافة الطابع الديمقراطي على العلاقات الاقتصادية الدولية . ان حركة عدم الانحياز تشعر دائما بالحاجة الى بدء عصر الرفاهية للجميع . ولهذا ، فان مؤتمر القمة السابع الذي عقد في نيودلهي بالهند في آذار/مارس هذا العام ، وضع الاساس لصحة الاقتصاد العالمي واعادة بنائه . وسأكون مقصرا في واجبي اذا اختتمت كلمتي دون أن أعرب عن مشاعر الامتنان والتقدير التي تخامر الرئيس اوبيانغ نوغيمًا نباسوغو وحكومة وشعب غينيا الاستوائية للسيد خافيير بيريز دي كوبيار ، الأمين العام للامم المتحدة ، لجهوده التي لا تكل من اجل صيانة الجادئ وتحقيق الاهداف التي ينشدها ميثاق الامم المتحدة . ونحن نقدر كسل التقدير الاسهام الذي تقدمه الأمم المتحدة بصورة مستمرة في مهمة اعادة البناء الوطني في جمهورية غينيا الاستوائية .

ونرجوان تظل الامم المتحدة محفلا للمفاوضات السلمية وليست مسرحا للمواجهة .

السيد ناغروكينتوالي (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تنعقد

الدورة العادية الثامنة والثلاثون للمجموعة العامة لمنظمتنا في ظروف دولية لا تبعث على التفاؤل ، في عالم يعاني من أزمة اقتصادية مستمرة مازال السلم فيه مهددا بصورة خطيرة بسبب بؤر التوتر العديدة ، بل في بعض الحالات ، الصرعات العلنية . وفي الحقيقة سيكون من غير الواقعي الادعاء بأن المجتمع الدولي قد احرز اي تقدم كبير له مغزاه في تحقيق الاهداف الواردة في ميثاق الامم المتحدة منذ الدورة السابعة والثلاثين للمجموعة العامة . وفي واقع الامر ، فان قيام عالم يسوده السلم والأمن لجميع الشعوب مازال للأسف من قبيل الأمل رغم الجهود المشكورة التي تبذلها منظمتنا ، والتي اختارتها وتساندها كل البلدان التي تناصر السلام والحرية والعدالة والمساواة والتي تتوق الى تعزيز التضامن الفعال بين الشعوب .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، مازال الوضع الدولي يتميز بحالة من الركود المستمر مصحوبة بأزمة تحولت الى انكماش أدى الى زيادة تفاقم التقنيات النقدية والتضخم السريع والبطالة والظهور المفاجئ لنزعات حامية متفرقة ، وتدهور شروط التبادل التجاري والعبء

الثقل للمديونية الخارجية على البلدان النامية ، الى جانب ازمت الغذاء التي اصابته
 بعض مناطق العالم التي يخيم عليها شبح الجوع والفاقة حتى الحرمان الكامل .
 وفي خلفية هذه الأزمة الاقتصادية الدولية ، نجد أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي
 وتوقعاته أصبحت قائمة بصفة خاصة بالنسبة الى البلدان الأقل نموا داخل البلدان
 النامية .

وطى الصعيد السياسي ، مازال المجتمع الدولي يعاني من حالات القلق التي
 تولدت عن المخاطر التي تستمر في تهديد السلم والأمن الدوليين في أرجاء العالم بسبب
 تزايد التوتر وسبب تعرض كثير من مناطق العالم لنزاعات لا نهاية لها .
 وفي هذا السياق ، سيدى الرئيس ، كلفتم بإدارة اعمال هذه الجمعية الموقرة
 التي سوف تسهم في دورتها الحالية - وهذا ما يأمله وفد رواندا باخلاص - في تعزيز
 الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة لنفسها . وتأكيذا لاستعداد وفد رواندا للتعاون
 ولرغبته المخلصة في ذلك من اجل هذه المقاصد ، مثل ما أعرب عنه المتكلمون الذين
 سبقوني ، وأود ان أعرب لكم عن تهانينا الصادقة بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة
 وهو انتخاب يمثل دليلا وتكريما رسميا ؛ دليلا على الثقة بكم وتكريما للمناقب البارزة التي
 تتسمون بها ولأهليتكم ولدور النشاط الذي يضطلع به بلدكم دائما داخل منظماتنا .
 وأود أيضا ان اشيد بالسيد ايمرى هولاي رئيس الدورة السابعة والثلاثين الذي
 اضطلع بمسؤولياته بمهارة وحكمة تستحقان الثناء ، وعزز بذلك مكانة بلده التي يتمتع بها
 بالفعل بين الدول المتجاورة .

وأود أيضا ان أجدد للأمين العام لمنظماتنا ، السيد خافيير بيريز دى كوييار
 أسمى آيات التقدير التي تمنحها له حكومة وشعب رواندا لجهوده المستمرة لتدعيم
 دور الأمم الأمم كأداة لتعزيز السلم والتضامن بين الأمم .
 وأغتنم هذه الفرصة السعيدة لارحب داخل منظماتنا بدولة سان كريستوفر ونيفيس
 التي حصلت مؤخرا على استقلالها . ان انضمام هذه الدولة باعتبارها العضو الـ ١٥٨ يعد

دليلا واضحا على عالمية منظمتنا ، وبذلك نكون أكثر اقترابا من أحد أهدافها الأساسية وهو تحرير الشعوب التي تعاني من نير الاستعمار .

مثل كل عام ، نجتمع في المقر الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة لنفحص بدقة كل ما أنجزناه منذ الدورة الأخيرة في سعينا لايجاد حلول سليمة لمواجهة المشاكل التي تثير قلقا بالغيا للمجتمع الدولي في مجال الشؤون الاجتماعية والاقتصادية ومجال الشؤون السياسية على حد سواء .

وبادئ ذي بدء ، أود ان اعرب عن الشكر الحار والخالص من حكومة وشعب رواندا لجميع شركائها من الدول والبلدان الصديقة والهيئات الدولية التي تسانسد جمهورية رواندا في جهودها الانمائية . اننا نقدر تماما مساندة لها لنا خاصة انها تؤثر تأثيرا ايجابيا في تحسين الظروف المعيشية لشعب رواندا ، كما انها أسهمت ، في نفس الوقت ، اسهاما ملموسا في تعزيز مثل التضامن والتكافل ، الذي يحتاج المجتمع الدولي اليه كل الحاجة .

وبالنسبة للموضع الاقتصادي العالمي ، فان الحالة الراهنة توضح ان التفاوت المستمر يزداد حدة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة .

ويواكب ذلك التطور السلبي عدد من الصعوبات التي تجعل الامكانيات المستقبلية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية مظلمة ، اذ يتفاقم العجز في ميدان مدفوعاتها ، وتباطأت معدلات نموها ، في الوقت الذي يستمر فيه ركود المساعدة الرسمية للتنمية عند مستوى يقل عن الهدف المحدد بواسطة الأمم المتحدة وهو ٧٪. في المائة من الناتج المحلي الاجمالي .

ولا حاجة بنا الى التذكير بأن تلك الصعوبات لا تمثل ظاهرة عرضية بل هي أعراض لاختلالات هيكلية عميقة . وتتطلب تلك الاختلالات القيام باصلاحات اساسية لتجنب الخطر المتمثل في أن يخل سير الاحداث بالاقتصاد العالمي بحيث تصبح البلدان الفقيرة في وضع لا سبيل للخلاص منه ، وتصير مجهوداتها الانمائية غير كافية .

ومن الضروري تعزيز التضامن والتكافل الفعال في مجال التعاون الدولي ، ولقد برزت تلك الحاجة بصورة واضحة عام ١٩٧٤ عندما اعرب المجتمع الدولي عن رغبته في اعادة هيكلية العلاقات الاقتصادية الدولية وطرح فكرة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتم التوصل الى صورته النهائية عن طريق المفاوضات الشاملة .

لقد مرت حوالي عشر سنوات من الجهود المضنية لتحقيق ذلك الهدف دون التوصل الى نتائج ايجابية .

وعلى ان نعترف ، للأسف ، بأن الحوار بين الشمال والجنوب قد وصل الى طريق مسدود ، كما أن الدورة السادسة التي عقدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتي اختتمت اعمالها في تموز/يوليه الماضي في بلغراد ، اسفرت عن نتائج محدودة وضيئلة للغاية ، في حين انه كان يجب ان يمثل لبلدان العالم الثالث أهم حدث في ذلك العام في اطار الحوار بين الشمال والجنوب .

ولم يتم الاعلان عن اية خطوات محددة كان يفترض انها تساعد على الانتعاش الاقتصادي في البلدان النامية فيما يخص التحويلات المالية التي كان يمكن لها تحقيق ذلك الانتعاش وتجنب تفاقم الأزمة في البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الاسواق

الخارجية وعلى موادها الاولية التي تنخفض اسعارها بصورة مستمرة ، كما لم يتخذ أى قرار بشأن التمويل التعويضي لمواجهة الانخفاض في حصيله صادراتها .
وفي هذا المجال فان البلدان النامية ولاسيما أقل البلدان نموا تشعر بأنها قد تركت جانبا في المفاوضات بين الشمال والجنوب نظرا لأن الذين يملكون القرار لم يقدموا تنازلات كبيرة .

ويجب ان يظهر التضامن الدولي في صورة المساعدة المالية الأكبر ، كما يجب أن يزداد سواء من حيث الكم أو النوع تحويل رؤوس الاموال والتكنولوجيا من البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة بما يتماشى والاحتياجات المتزايدة .

وفي صالح الجميع أن يقتنع الفقراء والأغنياء بأن التضامن هو السبيل الوحيد لاستمرار تطور البلدان الصناعية والنمو الاقتصادي الفعال للبلدان الفقيرة .

ويعتبر قيام المجتمع الدولي بالعمل بروح التضامن بهدف اقامة علاقات اقتصادية أكثر عدالة وتوازنا الأمل الذي تعلق عليه جمهورية رواندا اهتماما كبيرا . كما انها تعلق اهمية كبرى على الرغبة في وضع وتحديد سياسة بناءة تتعلق بهذا الغرض .

وتأمل رواندا في نفس الوقت ان تؤدي تلك الرغبة في أسرع وقت ممكن الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي تتطلع اليه الشعوب الممثلة في منظمتنا . ونظرا لأن الامر يهم رواندا ، بصورة مباشرة فهي تأمل أيضا في ايلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا وبصفة خاصة للبلدان غير الساحلية منها .

فالى جانب الصعوبات التي تواجهها تلك البلدان بسبب الأزمة العالمية يتعين عليها مواجهة مشكلات خاصة بها بسبب وضعها الفريد .

وفي هذا المجال فقد رحبت رواندا بحماس بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعنسي بأقل البلدان نموا في أيلول /سبتمبر ١٩٨١ في باريس . وفي حين أن توصيات وقرارات المؤتمر المذكور قد اعطت بصيصا من الأمل في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتلك المجموعة من البلدان ، فاننا يجب ان نعترف اليوم بأن التصريحات المشجعة التي صدرت آنذاك لم يعقبها اتخاذ عمل محدد .

وما زالت حكومة رواندا مقتنعة بأن العلاقات الاقتصادية والعلاقات التجارية الدولية يجب ان توضع على اسس جديدة . وبأمل وفد بلادي بأن تسمح الدورة الحالية التي تعقد ها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتوصل على الاقل الى اتفاق يساعد على بدء المفاوضات الشاملة في اطار الحوار بين الشمال والجنوب .

ان عمل الصندوق المشترك للسلع الاساسية الذي اعتبر انشاؤه خطوة هامة في اطار ذلك الحوار قد توقف حاليا بسبب نقص الموارد العالية .

ويجب اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان أسعار ثابتة وعادلة للسلع الاساسية والمواد الخام ، على عكس الاتجاه الحالي وهو الانخفاض المفعل في اسعارها ، في حين تتجه اسعار صادرات الدول الصناعية الى الارتفاع بصورة مستمرة ، مما يؤدي الى التدهور المستمر في معدلات التبادل على حساب البلدان الفقيرة .

وتعتقد رواندا بأنه في نطاق الجهود الرامية الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، فمن الضروري حفز التضامن الفعال من جانب البلدان الصناعية لصالح العالم الثالث ، بحيث يؤدي ذلك التضامن الى تحقيق الهدف المحدد للمساعدة الرسمية للتنمية وهو ٧٪ . في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، على أن يمثل ذلك التزاما يجب احترامه والاسراع به دون مزيد من التأخير .

وتؤمن رواندا ايضا انه من الضروري تعزيز وتطوير التعاون الافقي بين البلدان النامية وفي نطاق هذا المضمون ايدت رواندا التوصيات الواردة بخطة العمل التي اعتمدها منظمة الوحدة الافريقية في لاغوس عام ١٩٨٠ . وهي تؤيد بحماس أهداف المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية التي انضمت اليها في الوقت الذي تحتفظ فيه بعلاقات التعاون الثنائية مع العديد من بلدان العالم الثالث الأخرى .

لقد رحب وفد رواندا في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة باعتماد اتفاقية قانون البحار في نيسان / ابريل ١٩٨٢ بأغلبية ساحقة من أعضاء الأمم المتحدة . ويود وفد بلادي الآن ان يكرر تقديره للجهود المضنية والمركزة التي أدت الى اعتماد

الوثيقة الختامية بتوافق الآراء . ويسعد جمهورية رواندا انها كانت من بين البلدان التي اعتمدت تلك الاتفاقية ووقعت عليها ، وتأمل بأن الأحكام الخاصة بالبلدان غير الساحلية ستحظى بالاعتبار والاهتمام اللازمين خاصة فيما يتعلق بحقوق الترانزيت .

لقد قلت في بداية بياني ان السلم في السياق السياسي الراهن لا يرتكز على الأسس المتينة التي كان المجتمع الدولي ينشدها . فهناك أزمات محلية وتوترات ونزاعات مستمرة تزعزع السلم في أجزاء مختلفة من العالم . ويبدو أن الحماس الأولي لسياسة الانفراج قد بدأ يخبو الآن . والاحتمالات قائمة بصفة خاصة لأن آثار الأزمات التي وقعت تتجاوز حدود المناطق التي تأثرت بها مباشرة ، وعلى مستوى آخر ، لا تزال مفاوضات نزع السلاح متجمدة .

في الجنوب الافريقي ، ان استمرار الفصل العنصري ، هذا النظام البغيض والمجحف الذي يقوم على سياسة عنصرية ، والاحتلال غير المشروع لناميبيا وكذلك الهجمات المستمرة التي تشنها جنوب افريقيا ضد جيرانها كلها من الأمور التي تهدد بدرجة خطيرة السلم في تلك المنطقة ، حيث يستمر موقف متفجر يضر بتعزيز الأمن الدولي . متى سوف يصغي نظام بريتوريا للأقلية العنصرية الى صوت العقل ويوقف استغلال وقمع شعب بأكمله لا يناضل الا من أجل الاعتراف بحقوقه الأساسية الأولية ؟

لقد أصمت حكومة جنوب افريقيا آذانها عن نداءات المجتمع الدولي وتزداد صلفا باستمرار في مواجهة المطالب المشروعة لشعب بأكمله نهض يناضل ضد سياستها القائمة على أبغض مبادئ العنصرية . ونفس الصلف والتعنت نلحظهما في سياسة جنوب افريقيا نحو ناميبيا اذ تتلاعب جنوب افريقيا بالوقت وتلجأ باستمرار الى تكتيكات معطلية وتواصل احتلالها غير المشروع ، بينما هي في نفس الوقت تعوق بشكل منهجي حق تقرير المصير للشعب الناميبي عن طريق اجراء حوار بنا وبشروط مقبولة .

ورغم مضي ١٧ عاما منذ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة ان تضع حدا لولاية جنوب افريقيا على ناميبيا ، لا تزال بريتوريا تواصل تجاهل ذلك القرار . ورغم اشتراك الامم المتحدة بنشاط في السعي لايجاد حل تفاوضي للمسألة الناميبية ورغم تقديم المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) تنازلات هامة لتحقيق هذا الهدف ، تصعد حكومة جنوب افريقيا من مزايداتاها ، مطالبة بشروط وفارضة أحكاما اضافية قبل أن ينفذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . والهدف من كل هذا - رغم

أنه هدف غير معلن - الحد من الأثر الحقيقي لعملية انتخابات حرة حقيقية في ناميبيا . ان المسلك السلبي المتعنت والصلف من جانب جنوب افريقيا يثير غضب كل تلك الامم التي تسعى للسلم والحرية والعدالة والتي هي على اقتناع بأن شعب ناميبيا من حقه أن يتمتع بتقرير المصير والاستقلال في ناميبيا موحدة .

تعتقد حكومة رواندا أن الخطة التي وضعتها الامم المتحدة هي الاطار الصحيح الوحيد لتسوية المسألة الناميبية . ويجب أن تنفذ هذه الخطة على وجه السرعة دون أى تعديل يحد بأى حال من الأحوال من قيمتها . ان محاولة ادخال عناصر غريبة - مثل جعل استقلال ناميبيا رهنا باعتبارات لا تمثل الا تدخلا سافرا وواضحا في أمور تتعلق بسيادة بلد آخر - انما هي مناورة تهدف الى التعطيل غير المحدود لنتائج عملية لا مفر منها تاريخيا .

ان البلدان التي أيدت أصلا خطة الامم المتحدة لناميبيا يجب أن تقدم دعما فعالا أكثر للمبادرات الرامية الى وضع حد للقمع الغاشم الذى يتعرض له شعب ناميبيا ، الذى يريد نظام الأقلية العنصرى في جنوب افريقيا ابقائه تحت نير الاستعمار البائد . يود وفد جمهورية رواندا أن يعبر مرة أخرى عن الدعم القوى للشعب الناميبى الذى يمارس ، تحت قيادة سوابو ، مثله الشرعى والوحيد ، حقه في الدفاع عن النفس من أجل استعادة كرامته وكسب حقوقه في تقرير المصير والاستقلال .

ونحن نقدم الى بلدان خط المواجهة ، وبصفة خاصة أنغولا وبوتسوانا وليسوتو وموزامبيق ، نفس الدعم . وتعمل جنوب افريقيا باستمرار على ابتزاز تلك البلدان باستخدام القوة عن طريق هجماتها المتواصلة وأعمال التخريب التي ترتكبها ، والتي خلقت جوا من التوتر لا تخفف حدته في كل الجنوب الافريقي .

تشيد رواندا بتلك البلدان للتضحيات الذاتية والتصميم الذى تبديه لضمان أن الطموحات المشروعة القائمة على المبادئ الأساسية لميثاق منظمنا سوف تنتصر في النهاية في اختبار القوة الذى بدأه نظام الأقلية العنصرية الذى يحكم في بريتوريا . في اختبار

القوة هذا ان الأخلاقيات التي لم يتردد المناضلون من أجل الحرية في التضحية بأرواحهم في سبيلها سوف تنتصر في النهاية مهذنة ببدء عصر جديد - عصر من السلم والاستقرار ، تحتاج اليه بشدة بلدان الجنوب الافريقي .

في افريقيا أيضا ، هناك شعب آخر يحاول اقرار حقه في تقرير المصير . وانني أشير بذلك الى الشعب الصحراوي ، الذي يناضل منذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ على الصعيدين العسكري ، والسياسي والدبلوماسي ليحصل على الاعتراف بهذا الحق . ويأمل وفدى بالأ يضيع طرفا النزاع ، وهما المغرب وجبهة البوليساريو ، أي وقت في البدء باجراء المفاوضات ، بالاخلاق التام وحسن النية ، وفقا للتوصيات التي قدمتها منظمة الوحدة الافريقية خلال مؤتمر القمة التاسع عشر ، الذي عقد في حزيران / يونيو الماضي في اديس ابابا . نحن في جمهورية رواندا ، التي تتمسك بشدة بالمبدأ العالمي لحق كل الشعوب في تقرير المصير ، نأمل أن يسوى هذا النزاع بين الأشقاء بسرعة وبهذه الروح ، حتى يمكن أن يعود السلم الى تلك المنطقة وحتى يمكن لشعوب المغرب أن تكون مثالا للتضامن الحق والأخوة في النضال من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

ثمة بلد افريقي ، وهو تشاد ، يعصف به منذ عشرين عاما الآن النزاع بين الأشقاء الذي أثار استمراره القلق المستمر لمنظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة . ويشكل استمرار هذا النزاع عبئا ثقيلا على تنمية ذلك البلد الذي يبدد قوته في صراعات داخلية ، بينما هو في الحقيقة يحتاج الى اسهام كل أبنائه وبناته في اعادة البناء واصلاح اقتصاده الذي خربته سنوات عديدة من الحرب . ان هذا الاصلاح واعادة البناء يمثلان تحديا حقيقيا يجب أن يفوز فيه كل الشعب التشادي لكي يضمن مستقبله . وهذا يستلزم أن يتغلب أبناء تشاد على الخلافات التي تغذي وتدعم الصراعات على النفوذ والمشاجرات العقيمة . وهذا يستلزم أيضا أن يشرعوا في الحوار والوفاق ، اللذين تشجعهما كل البلدان التي تحترم سيادة كل دولة والتي تؤمن بمبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية .

بهذه الروح تضم حكومة رواندا صوتها الى النداءات المتكررة الموجهة الى
أطراف النزاع في المأساة التشادية بالتحلي بروح التسامح والواقعية ووضع حل سياسي
يؤدي الى اعادة الوحدة في تشاد ويضع حدا للمآسي التي يتكبدها شعب بأكله ،
شعب دفع ثمن الخلافات غاليا ، تلك الخلافات التي قسمت قواه الهامة وهددت البلد
بالتفكك الكامل .

وفي القرن الافريقي ، خفت حدّة التوتر الذي كان شديدا للغاية ومثيرا للقلق بدرجة كبيرة منذ بضع سنوات مضت ؛ وهذا من شأنه ان يمكن الاطراف المعنية ، بصورة فعالة ، من ان تكتشف الطرق والسبل الكفيلة باعادة مناخ السلم الكامل الى تلك المنطقة . وفي هذا السياق ، من شان احترام مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والسلامة الاقليمية للدول ، وتسوية النزاعات سلميا ان يعزز ايجاد حل توفيقي .

على مدى ما يقرب من ثلاثين عاما الان ، يمثل الشرق الاوسط بؤرة توتر وتسوده الازمة المستمرة ويشهد الاحداث المأسوية التي تقع نتيجة للمحن القاسية التي فرضت على الشعب الفلسطيني ، وللسياسة السلبية والخطيرة جدا التي تنتهجها دولة اسرائيل تجاه البلدان العربية .

ان هذه الدولة ، التي اقل ما يمكن ان يقال عنها هو انها لم تستخلص الدرس من تاريخها الخاص ، تتحدى مقررات منظماتنا وليس لديها اكثر من استحقاق الذكر بمبادئ القانون الدولي . وهكذا ، ترفض اسرائيل بتعنت ان تعترف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، كما تنتهك سيادة لبنان ، وتضم الاراضي العربية ، وتزيد من عدد مستوطناتها المقامة هناك .

ان مخططها غير المعلن هو القضاء على الشعب الفلسطيني عن طريق خوض القتال حتى النهاية .

ومع ذلك ، لا يمكن لاسرائيل عن طريق نشر اليتها العسكرية الثقيلة ان تستعيف عن الاخلاقيات الدولية بالقوة الغاشمة . فهي لن تنجح في قمع الروح ، بل في الواقع ، البطولة التي تحت شعب فلسطين الشجاع على ان يناضل من اجل الاعتراف بحقوقه ، بتأييد ومساندة كل البلدان التي تقدر السلم والعدالة . ان دولة اسرائيل لن تستعيد السلم بالارهاب الذي لا يحتمل ، ولا بالتعذيب ، او الطرد ، او التخويف او الابتزاز ولا باى نوع من انواع الفظائع ، ولا بالموقف التعنت والمتسلط .

ان السلم مشروط بالاعتراف بالحقوق الاساسية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، ولاسيما حقه في تقرير المصير ، وحق اقامة الدولة التي يمكن لهـذا الشعب ان يقيم فيها الهياكل الحكومية التي يختارها ، وان السلم مشروط ايضا باحترام هذه الحقوق .

ولا يمكن ان يحل السلم في الشرق الاوسط دون التوصل الى تسوية عادلة شاملة تولى الاهتمام الكافي لحقوق الشعب الفلسطيني ، وما لم تعد كل الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل بالقوة .

وفي هذا الصدد ، يجب اتخاذ الترتيبات اللازمة لكي توضع موضع التنفيذ المبادئ الواردة في الاعلان السياسي وفي برنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذي عقد في الفترة من ٢٩ اب / اغسطس حتى ٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ في جنيف تحت رعاية منظمة الامم المتحدة .

ويجب التذكير بان برنامج العمل الذي وضعه المؤتمر اوصى بان تحدد الدورة الحالية للجمعية العامة " سنة دولية لفلسطين " ، من اجل احاطة الراي العام الدولي علما بمشاكل ذلك الشعب .

ويغيب اعلان جنيف — ضمن امور اخرى — عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة ، لوضع حل شامل ودائم للنزاع العربي الاسرائيلي . ويجب ان يسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاشتراك في ذلك المؤتمر على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى المشتركة في النزاع ، كما ان الحل الذي يقترح يجب ان يراعي تماما الحقوق الاساسية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

ان منظمة التحرير الفلسطينية التي تم الاعتراف بها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني قد حددت لنفسها هدفا الا وهو الحصول على الاعتراف بحقوقها واحترام هذه الحقوق . ويمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تعتمد — في النضال الذي تخوضه من اجل تحقيق هذا الهدف — على تاييد جمهورية رواندا التي تعتقد ان هذا التاييد واجب اخلاقي ملقى على عاتق جميع البلدان التي تقدر السلم والعدالة .

ان دولة اسرائيل تنتهج بصورة صلفة سياسة غير مقبولة ، رغما عن المقررات ذات الصلة لمنظمتنا .

وهكذا ، بيد وان حكومة اسرائيل قد حددت لنفسها هدفا وهو وضع لبنان - ذلك البلد الذي اصبح ضحية عبث اسرائيل الصباني المستمر ، ومسرحا لازمات متصلة ، وتعرض سيادته وسلامته الاقليمية للخطر - تحت وصايتها . ان منظمة الامم المتحدة سوف تفقد قدرا من مصداقيتها ومكانتها اذا ما بقيت عاجزة عن مواجهة هذا الوضع ، الذي يعرض للخطر الشديد اية مبادرة لتحقيق السلم في منطقة حساسة جدا بالنسبة للامن الدولي .

لقد حان الوقت لانهاء التشتيت المفروض على الشعب الفلسطيني . كما حان الوقت لوضع حد لسياسة الارهاب والامر الواقع التي تفرضها الحكومة الاسرائيلية باستمرار على الشرق الاوسط ، وبصلف يستنكره المجتمع الدولي دوما .

وفي نفس المنطقة ، لاتزال الحرب مستمرة بين العراق وايران على مدى اربعة اعوام الان ، بما ينجم عنها من قائمة متزايدة من الضحايا الادميين ، والضرر المادي . وقد ارسلت منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز عدة بعثات وساطة متكررة الى البلدين المتقاتلين ، دون ان تنجح في اقناعهما بان يوقفا النار ، او تغريهما بالتوصل الى تسوية النزاع بالوسائل السلمية .

لقد أتاحت لكل من الطرفين عدة فرص ليقدم فيها وجهة نظره ، ويشرح فيها موقفه المتعلق بالظروف التي ادت الى نشوب هذا النزاع بين الأشقاء .

ان رواندا شأنها شأن بقية الدول الأعضاء في منظمتنا تشعر بالقلق العميق ازاء استمرار هذه الحرب التي تستنزف قوى الشعبين الشقيقتين وتبدد طاقتهما ؛ وهي لاتزال تعتقد ان ايران والعراق سوف يتمكنان من الاقتناع بضرورة التوصل الى طريق للمصالحة بدلا من الانغماس في العداوة والتدمير ، وسوف يقدران القيمة الحقيقية للاحترام الذي يولى للذين ينتهجون سياسة السلم والتضامن والتكافل .

ان وفد رواندا بيود مرة اخرى أن يضم صوته الى الذين يطالبون بالحاح منذ أربع سنوات هذين البلدين اللذين يربطهما نفس الدين الاسلامي ، والمثل العليا المشتركة لعدم الانحياز ، ان يضعوا حدا للنزاع الذي استمر اكثر مما ينبغي ، وأن يقبلوا نوعا من التحكيم متفقا عليه بصورة متبادلة من أجل تعزيز تسوية نزاعهما .

في نهاية ١٩٧٩ ، وقعت أزمة جديدة زادت من حدة التوتر الدولي ، وعرضت سياسة الانفراج لهزة عنيفة . ومنذ ذلك الحين ، يؤدي الوضع السائد في أفغانستان الى تصعيد الكفاح من أجل مناطق النفوذ ، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

ولا تزال هذه الازمة مستمرة ، رغم مطالبة غالبية الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، بوضوح ، بالانسحاب التام غير المشروط للقوات الاجنبية من هذا البلد ، حتى يتمكن الشعب الأفغاني من تسوية قضاياها المحلية في سيادة تامة .

وفي شمال شرقي آسيا ، لا تزال المأساة التي يعاني منها شعب كمبوديا منذ ما يقرب من خمس سنوات مستمرة أيضا ، بما يصاحبها من تدخل أجنبي قد يؤثر على المنطقة بأسرها .

وتعتقد رواندا انه في كل من حالة الأزمة افغانية ومسالمة كمبوديا يكمن الحل في احترام سيادة الدول وفي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، وان هذا الحل يجب تحقيقه على أساس مبدأ التسوية السلمية للنزاعات .

في كل دورة من دورات هذه الهيئة الهامة المحترمة ، يذكر وفد رواندا بمشكلة الأمم المقسمة ، ويعرب في الوقت ذاته عن اقتناعه بأنه من حق الشعوب المعنية مباشرة ان تبحث بنفسها عن الطرق والوسائل اللازمة لاستعادة وحدتها ، بحرية تامة ودون أي ضغط أو تدخل خارجي .

بهذه الروح ، تعتقد جمهورية رواندا انه عن طريق الحوار البناء الذى يتم في جو من التفاهم والثقة يمكن للامة الكورية أن تضمن اعادة توحيد بلادها ، ذلك أن عدم التدخل الخارجي هو مطلب أساسي هنا .

ان حكومة رواندا تعتقد بأن الروح التي تسود حاليا العلاقات بين جمهورية المانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الالمانية من شأنها أن تعزز الحوار المستمر والتعاون اللذين يخففان من أثر تقسيم الأمة الالمانية ، وقد يفضي ذلك في نهاية المطاف الى اعادة توحيدها .

وتعتقد رواندا بالحاجة الى خلق مناخ هادئ في المجتمع الدولي بحيث يتسنى لجميع الشعوب أن تكرر المزيد من وقتها وجهودها للنهوض بعملية التنمية . لذلك فسان المبادرات الرامية الى التشجيع على الانفراج لا يجب أن تستبعد العالم الثالث لأن التوترات التي تنشأ هناك تشجع كثيرا على التدخل الخارجي والصراع من اجل النفوذ .

وفي كل دورة من دورات هذه الجمعية يتبين من المناقشات أن الشكوك والظنسون تساور الأعضاء ازاء مستقبل البشرية نظرا الى التوقعات المشكوك فيها والناشئة عن الأزمة الاقتصادية الحالية المستمرة واستمرار الصراعات والتوترات المختلفة . ونظرا لتزايد سباق التسلح وتكديس الأسلحة المتقدمة فان الجنس البشرى يعيش الآن في ظل شبح محرقة جديدة ليست من وحي الخيال في ضوء السياق الحالي .

وترى حكومة رواندا ان الانفراج اذا كان حقيقيا وايجابيا وفعالا له معنيان : فهو من جهة يوفر المزيد من الأمن الضروري جدا للتنمية المتناسقة ، ومن الجهة الأخرى يشكل عاملا يساعد على التقريب بين الشعوب ويزيد من تضامنهم الفعال .

وفي الوقت الذى يعيش الاقتصاد العالمي فيه في حالة فوضى كاملة وتصبح فيه البلدان النامية أكثر فقرا بمرور الأيام ، ان أحد الأسباب الرئيسية للفجوة المتزايدة بين العالم الثالث والبلدان الصناعية هو تخصيص الموارد والا مكانيات الهائلة لاقامة الترسانات النووية وانتساج أسلحة جديدة من أسلحة التدمير الشامل .

ان نزع السلاح يعتبر عاملا أساسيا في الجهود الرامية الى ايجاد الحلول الصحيحة للمشاكل التي تنطوى عليها اعادة اقامة علاقات أكثر وثاما في المجتمع الدولي ، وهي علاقات ترتكز على الحرية وسيادة الشعوب في اطار التعاون والتضامن . وانا أردنا النهوض بالأمن فلا بد من البدء في الحوار ، وهذه الروح يتعين على الدول الكبرى أن تعمل على وضع حد لسباق التسلح وتشريع بحزم وتصميم في بذل الجهود الرامية الى نزع السلاح ، وتشجيع علسى الاستخدام الفعال للتكنولوجيا في الأغراض السلمية من اجل النهوض بعلمية التنمية التي يفيد منها الجنس البشرى أجمع ، والحد من الفقر الذي أصبح القدر اليومي لمعظم سكان العالم . وقد تم تدريس دورتين من دورات الجمعية العامة لنزع السلاح . وحن الوقت الآن لا تخان خطوات محددة لوضع استراتيجية سلمية ولعكس الاتجاه الحالي الذي يسير نحو تصعيد سباق التسلح الذي تبدد فيه الموارد المالية والمادية والعلمية ، والذي ينطوى في نفس الوقت على خطورة كبيرة قد تؤدي الى اباداة الجنس البشرى بأكمله . ولقد تطرقت بصورة مقتضبة الى بعض المشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن . وهذه كلها تحديات يتعين على منظماتنا المساعدة على التغلب عليها .

وفي المجال الاقتصادي يبدو أن الحوار بين الشمال والجنوب قد وصل الى طريق مسدود . ان المفاوضات العالمية قد أصبحت عاجزة عن التقدم بسبب مشاحنات اجرائية . ان حالة البلدان النامية آخذة في السوء بينما نجد أن المبالغ التي تخصص كل عام للتسلح تجاوزت رقما هائلا ، ٦٠٠ بليون دولار ، وان هناك أكثر من بليون شخص في العالم يعيشون الآن دون مستوى الفقر ويكسب الواحد منهم أقل من ١٥٠ دولارا في السنة . كيف يمكن لنساء أن نسمح لهذا التناقض المشين أن يستمر ؟ ويتعين على المجتمع الدولي الجديد الارتقاء الى مستوى الوفاء بتحديات التنمية لا قامه النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وفي المجال السياسي لا بد لنا من أن نتذكر أنه على الرغم من أن الصراع قد ينحصر في منطقة جغرافية واحدة فان له دائما أصداء دولية . فهو يشكل تهديدا للسلم ويتسدى بصورة كبيرة في الأحداث اليومية التي نشهدها ويزيد من التأويلات التي تؤدي الى الصراع .

وهكذا فانه في التحليل النهائي يصبح عامل خلاف وشقاق . وهذا صحيح فيما يتعلق بالأزمة التي تمزق الشرق الأوسط ، والصراعات السافرة في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، فضلا عن الصراعات المفروضة على الشعوب التي تسعى بصورة مشروعة الى تعزيز وحماية وتقوية استقلالها .

وسبب أعمال العدوان هذه والمواجهات المستمرة فان المنظمة الدولية تظل عاجزة ومشلولة ولا تستطيع ضمان السلم والأمن اللذين يحتاج اليهما هذا العالم بشدة . فما الذي يمكن فعله ؟ هل نستسلم لليأس والقنوط ؟ كلا ، لا ينبغي لنا الاستسلام والاسراف فسي التساوم . لنتذكر أنه خلال ال ٣٨ عاما التي مرت على تأسيس منظماتنا تمكنا عن طريق الجهود المتضافرة الدوومة التي تقوم بها الدول الأعضاء فيها من تحقيق ما فيه الكفاية لتبرير استمرارها على هذا الطريق الذي يحقق الأهداف النبيلة التي أدت الى انشائها . ولا بد للأمم المتحدة من أن تستمر في القيام بدورها لتعزيز الثقة والأمل بمستقبل العالم وترسيخ الاستقلال والتكامل والتعاون والحوار والثقة بين الشعوب .

بهذه الروح تعتزم جمهورية رواندا ، في هذا التجمع السنوي الكبير للدبلوماسية الدولية ، أن تشارك بصورة فعّالة في عمل الدورة الحالية ولن تألوا جهدا في المساعدة على تعزيز الأهداف التي نص عليها ميثاق منظماتنا كي يتسنى لنا تحقيق نظام دولي تظل صورته ماثلة أمام شعوب العالم في جو يتسم بالمساواة والتكامل والتضامن والسلم والعدالة .

السيد موانغالي (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أبدأ ببيانسي

بنفمة حزينة مشيرا الى الحادث المفجع الذي أودى بحياة ١٦ كوريا ، من ضمنهم أربعة وزراء ، والذي وقع بتاريخ ٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ في مدينة رانغون . بالنيابة عن كينيا ، حكومة وشعبا ، أعرب لجميع أسر الضحايا ولحكومة جمهورية كوريا عن حزننا العميق وعزائنا لهم . اننا ندين بشدة الأعمال الارهابية والاغتيالات السياسية . ونعتقد باخلاص ان مثل هذه الأعمال لن تحل أية مشكلة ، ولذلك فلا تستحق سوى الادانة العالمية القوية . والآن اسمحوا لي ان اضم صوتي الى الوفود التي تقدمت لكم ، سيدى الرئيس ، من قبل بالتهنئة الحارة على انتخابكم لمنصبكم الرفيع الحافل بالمسؤوليات الجسيمة . ان انتخابكم يعد برهانا على الثقة التي وضعتها الجمعية العامة بشخصكم وبالبلد الذي تتمون اليه . انني اتمنى لكم أطيب الأمنيات في قيادتكم لأعمال الدورة الثامنة والثلاثين الى خاتمة مفعمة بالنجاح . ونيابة عن وفد بلادى ، أؤكد لكم على تأييدنا التام لمساعدكم في سبيل الوفاء بالمسؤوليات الجسام المناطة برئيس الجمعية العامة .

وبالاضافة الى ذلك ، أود أن أشيد بسلفكم السيد ايمرى هولاي ، الذي ترأس بصورة فريدة وبناجح أعمال الجمعية العامة خلال الدورة السابعة والثلاثين . اننا ندين له بالشكر لما أبداه من جهد وحكمة في جميع الأوقات .

وأرى ان هذه فرصة مناسبة لأشيد بالأمين العام ، السيد خافيير بيريز-سزدي كويمار ومحوظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة على عملهم الدؤوب المكرس للمجتمع الدولي من خلال منظومة الأمم المتحدة .

ويسعدني سعادة كبيرة ان أعرب عن ترحيبنا الصادق بسان كريستوفر ونيفيس بوصفها العضو الثامن والخمسين بعد المائة في الأمم المتحدة . ان انضمام هذا البلد الى منظمتنا يعد خطوة أخرى نحو عالميتها النهائية .

أود أن أؤكد من جديد على مشاعر حكومة بلادى التي أعربنا عنها خلال الدورة السابعة والثلاثين . ان روح الالهام لدى حكومة بلادى ، بقيادة الرئيس دانييل آراب سوى ، تستند الى السلم والديمقراطية والعدالة للجميع بمقتضى حكم القانون ، وفي ظل

نظام يعترف بالسلطة العليا للبرلمان . وهناك هدف أساسي آخر للحكومة هو النهوض بالرخاء الاقتصادي والاجتماعي لشعبنا ، في جو من الوحدة والحرية والوثام . ان جميع أعمالنا على الجبهة الداخلية ، علاوة على أعمالنا في الحلبة الدولية ، تتضافر لتشجيع وتجسيد هذه الأهداف والذود عنها بقوة . لقد عقد شعبنا العزم على ضمان تمتع السكان الحاليين والأجيال القادمة بشار السلم والوحدة والاستقرار مع احترام هبة الحرية الفردية . وبينما نجتمع هنا اليوم لا يسعنا سوى النظر الى الوراء وتقييم ما أنجزته منظماتنا وما أخفقت في انجازه ، اننا على ثقة ان كشف الحساب سوف يبين دون شك ان النجاح كان حليف المنظمة .

ان الدور الرئيسي للأمم المتحدة وهدفها يتمثلان في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وكلما حدد هذا الهدف أو وضعت عراقيل في طريق تحقيقه تمارس الجمعية العامة أقصى قدر ممكن من الضغط من أجل سيادة السلم والسكينة والتفاهم المتبادل . ويحدو كينيا الأمل الصادق أن يستمر التصويت في هذه الجمعية في التعبير عن الإرادة العامة للمجتمع الدولي في توطيد اركان السلم والأمن لجميع الأمم ، وفي تأكيد عزمه على تحسين رفاهية الانسانية جمعاء .

وحيث نعرب عن هذه التطلعات فاننا نطالب الذين أناط بهم الميثاق بشكل مباشر مهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أن يكرسوا اهتماما أكبر للقرارات التي تتخذها هذه الجمعية سنة بعد سنة .

واسمحوا لي أن استعرض بإيجاز المسرح الافريقي في سياق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة . لقد مرت منظمة الوحدة الافريقية بمرحلة عصيبة خلال العام الماضي . فهناك مسائل حساسة وحادة نواجهها في قارتنا . وقد استطاعت منظمة الوحدة الافريقية بقيادة رئيس بلادي فخامة السيد دانييل آراب موي ، وباشترك رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الذين حضروا مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية ، أن تحسم بعض هذه المشاكل الحساسة وتمكنت منظماتنا من أن تعمل لصالح افريقيا والعالم بشكل عام .

فمشكلة تشاد لا تزال دون حل . وفي الدورة التاسعة عشرة التي عقدتها رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا في حزيران / يونيو ١٩٨٣ ، أعلن رئيس بلادي ، الذي كان رئيساً لمنظمة الوحدة الإفريقية آنذاك ، أنه :

" بعد انسحاب قوات حفظ السلام من تشاد ، وجدت بواد رحمل طمسي إمكانية تحقيق السلم الداخلي والمصالحة الوطنية وإعادة البناء الوطني في ظل المناخ السياسي الذي نشأ حديثاً ، ولكن هذا التفاؤل لم يتهللور بالكامل . فلاتزال تشاد تعاني من المشاكل الداخلية بدعم من المصادر الخارجية . وكما أعلننا في مناسبات عديدة بشأن المنازعات الداخلية في أماكن أخرى من العالم ، فإننا نعيد إعلان نفس الشيء بأننا نعارض بشكل كامل التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول . وفي هذه الحالة بشكل خاص فإننا ندين التدخل في الشؤون الداخلية لتشاد . ونحن نعرب عن أملنا الصادق في أن شعب تشاد سيقوم دون شك إذا لم يتعرض للمضايقة والتدخل ، بحل مشاكله على نحو ودي وبصورة دائمة " .

وبشأن الحالة في الصحراء الغربية ، ذكر رئيس بلادي في نفيروالدورة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بأن إجراء استفتاء للتأكد من رغبات شعب هذا الاقليم سوف يمهّد الطريق لتسوية ودية لمشكلة هذا الاقليم . وفي هذا الصدد فإن كينيا تؤيد جهود لجنة التنفيذ الخاصة بالصحراء الغربية والتابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية .

ولا يزال القرن الإفريقي يعاني من التوتر والنزاع . وكان لاستمرار الأعمال العدائية في هذه المنطقة أثر سلبي على ممارسة العلاقات السلمية وتطبيق التعاون الاقتصادي المفيد في هذا الاقليم . ونحن على اقتناع بأن النزاع في هذا الاقليم يمكن التغلب عليه إذا اعترفت جميع الدول في المنطقة بالمبدأ الأساسي لمنظمة الوحدة الإفريقية وطبقته ، وهو المبدأ المتعلق بسيادة الدول المستقلة واحترام الحدود التي كانت قائمة عند الاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

وفي جنوب افريقيا لاتزال مأساة الفصل العنصرى مستمرة . ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا يسمى الى اذاعة سلطته غير المشروعة ، متحديا بذلك قرارات هـ هذا المحفل . وبعد عقود من الادانة والاحتجاج من جانب جميع الشعوب المحبة للسلام فسي العالم قاطبة ، بما في ذلك بعض البيض في جنوب افريقيا نفسها ، لا يزال نظام الفصل العنصرى الشرير وغير الانساني يفيض بالحياة ويتمسك بحرمان الأغلبية من حقوقها السياسية حرمانا تاما . ومعارضة الفصل العنصرى تواجهه بقوة وحشية تفتك بالعزل بما فيهم الاطفال . ومع أن هذا النظام ينتهك جميع المبادئ العالمية للكرامة الانسانية التي تقوم على أساسها الأمم المتحدة ذاتها ، فان كل جهودنا من أجل اتخاذ اجراء أقوى ضد جنوب افريقيا لاتزال تواجه بمقاومة ستمتية . لقد اتخذنا قرارات لا تعد ولا تحصى في هذه الجمعية تدبر هذا النظام . وعقدنا اجتماعات دولية عديدة عرضنا فيها شروخ هذا النظام الذى تمارسه الأقلية العنصرية المصممة على تدمير جوهر السلوك المتحضر . وكان آخر هـ هذا الاجتماعات " المؤتمر العالمي الثاني لناهضة العنصرية والفصل العنصرى " الذى عقد في جنيف في آب/أغسطس من هذا العام . علينا ان نوقف هذا النظام اللاانسانى .

وقد زاد النظام العنصرى بعناد من السياسة التي يتبعها لزعزعة استقرار الدول المجاورة . فمملكة ليسوتو وموزامبيق وأنغولا ، وهي بلدان غير ساحلية . كانت ولا تزال ضحية للاعتداءات العسكرية التي تقوم بها جنوب افريقيا . وقد شجبنا هذه الاعتداءات وأدناها ، ونناشد البلدان الغربية ، الصديقة لجنوب افريقيا ، ان تستخدم نفوذها لوقف جنسوب افريقيا عن ارتكاب المزيد من الاعتداءات العسكرية ضد هذه البلدان وبلدان خـ المط

المواجهة الأخرى .

في عام ١٩٧٧ خطا مجلس الأمن خطوة متواضعة الى الامام ففرض حظرا على السلاح ضد جنوب افريقيا . وقرر مجلس الامن ان بيع الاسلحة لجنوب افريقيا يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . ومع ذلك ، نحن نعرف ان هذا القرار تنتهكه دول معينة . لقد حان الوقت ان يهب المجتمع الدولي لمواجهة خطورة الموقف في جنوب افريقيا . ولم يعد هناك أى وقت للمزيد من الغموض والتسويف بشأن الفصل العنصرى . ويجب ان نحث أصدقاء جنوب افريقيا على ان يعلنوا دون أى تحفظ ان بيع الاسلحة والمواد المتعلقة بها لجنوب افريقيا يفرض تهديدا على السلم والامن الدوليين بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق منظمتنا .

لقد وردتنا انباء ، عن طريق وسائل الاعلام ومن مصادر اخرى ، تفيد ان النظام العنصرى يتحرك لزالة المظاهر السطحية للفصل العنصرى من الاماكن العامة ، ويعطى حق التصويت المحدود للطنونيين والهنود في جنوب افريقيا ، ويقوم بانشاء بانوتستانات . ويجب الا تتركنا هذه المعلومات ، سوا كانت صادقة أم لا . وينبغي ألا نخذع بهبهمة المخططات . لقد دعت كينيا دائما الى القضاء الكامل على الفصل العنصرى . ونحن لانزال مقتنعين بان الكفاح لانها نظام الفصل العنصرى سوف يتكفل بالنجاح . ولا بد ان نقدم كل مساعدة ممكنة للمحاربين من أجل الحرية في جنوب افريقيا وناميبيا في كفاحهم المشروع تحت قيادة حركات تحررهم حتى يتم احراز النصر النهائي والقضاء على الفصل العنصرى الى الابد .

في تاريخ الامم المتحدة ، الذى يمتد عبر ٣٨ عاما ، هناك سجلات ضخمة عن احتلال جنوب افريقيا غير المشروع والوحشى لناميبيا . ان جنوب افريقيا لم تكف بالاحتلال غير المشروع وحولت ناميبيا الى قاعدة عسكرية ، ونقطة انطلاق لتنفيذ منها ، دون استغزاز ، هجمات متكررة ضد الدول المجاورة .

ومنذ ١٩٦٦ ، قاومت جنوب افريقيا بتحد كل حركة تهدف الى الانهاء السلمى لاحتلالها غير المشروع لناميبيا . والواقع ، انه يجب ان تتساءل افريقيا والعالم بأسره عما تريده جنوب افريقيا . لقد مضت خمسة اعوام منذ اعتماد مجلس الأمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي الوقت الذى اتخذ فيه ذلك القرار أطنا في ان جنوب افريقيا قد عادت الى صوابها وأنها مستعدة للتعاون في تنفيذ انتقال ناميبيا

السلمي الى الاستقلال . ولكن اماننا أحببها بعنف تعنت جنوب افريقيا . ان ذلك النظام بدلا من أن يتحرك تجاه تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، لجأ الآن الى شن حرب مكثفة ضد الدول المجاورة ، وبصفة خاصة أنغولا وموزامبيق وليسوتو .

ان مجموعة من الدول ، او دولة واحدة قد أقحمت قضية بهدف تعقيد مفاوضات الاستقلال لناميبيا . وينبغي ألا نخلط قضية استقلال ناميبيا بوحدة أراضي انغولا . اننا نعلن هنا مرة اخرى أننا نرفض بشدة ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا . اننا نعرف أن هذه الصلة اقترحتها لأول مرة وشجعتها دولة عضو دائم في مجلس الأمن . ونظرا لهذا التشجيع ، ظلت جنوب افريقيا على عادتها . ليس ذلك فحسب وانما اصبحت أيضا أكثر عدوانية تجاه أنغولا . وأنغولا دولة مستقلة يجب ان يكون من حقها أن تطلب المساعدة ، بالنظر الى العدوان القادم من جنوب افريقيا . اننا لن نقبل أية دعاية متصورة في سياق دولة كبرى لتبرير وجود جنوب افريقيا في ناميبيا .

لقد اجتمع مجلس الأمن في ايار/مايو هذا العام وخوّل الامين العام أن يجري مشاورات مع الأطراف المعنية . ان نتائج تلك المشاورات تدل على أن جنوب افريقيا لاتزال تطالب في عناد بازالة القوات الكوبية من أنغولا ، كما لو كانت هناك صلة قائمة بين القضيتين . ولا يزال المجتمع الدولي يطالب بأن تغير جنوب افريقيا موقفها في هذه القضية . وطلاوة على ذلك ، نحن نعرف ان جنوب افريقيا قد أعلنت عن نيّتها لاقامة مجلس دوله في ناميبيا ليتولى وضع دستور لناميبيا . ان هذا التحرك هو محاولة لفرض تسوية على ناميبيا تكون في صالح جنوب افريقيا . وقد أدانت هذا التحرك حركة عدم الانحياز في آذار/مارس هذا العام ، وهو يستحق مزيدا من الادانة من قبل هذه الهيئة . ان تصرف جنوب افريقيا لا يتنافى فقط مع قرار مجلس الامن ٤٣٩ (١٩٧٨) ولكنه ايضا يمثل محاولة من نظام بريتوريا لعاقة تنفيذ خطة الأمم المتحدة المعترف بها دوليا لاستقلال ناميبيا .

يجب أن يواجه المجتمع الدولي بقوة مسؤوليته عن ناميبيا . اننا لانزال نشعر بقلق شديد لان جهود الأمم المتحدة قد احبطها استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن .

وهناك موقف شاذ نجد فيه أن الذين تزدرى جنوب افريقيا جهودهم الرامية الى استقلال ناميبيا ، هم الذين يحمون في نفس الوقت جنوب افريقيا باستخدام حق النقض ضد اتخاذ اجراء قوى مطلوب ازاها تشدد جنوب افريقيا . ويجب ان يتم القيام بشيء لزالة ذلك الشذوذ . اننا معشر الافارقة قد قطعنا شوطا طويلا في نضالنا لتحرير قارتنا من نظم قائمة على التمييز والاستعمار . وفي مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي بالهند في آذار/مارس ١٩٨٣ ، ذكر رئيس جمهوريتنا السيد دانييل اراب موانغالي الذي كان حينئذ لا يزال رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية - مايلي :

" اننا جميعا في افريقيا نتمنى - بالنيابة عن ناميبيا - تحقيق شيء لا يقل عن الاستقلال التام دون عائق ، حتى يمكن لشعب ذلك البلد أن يقيم نظامه السياسي الخاص وأن يضع استراتيجياته الانمائية . اننا لن نتوقف في مسيرتنا عند حدود ناميبيا . وينبغي ان يكون ذلك بمثابة رسالة واضحة موجهة الى جنوب افريقيا واصدقائها ."

والآن ، الفت انتباه الجمعية العامة الى مجال من اخطر المجالات على المسرح الدولي . انني أشير الى مشكلة الشرق الأوسط والأحداث الأخيرة في تلك المنطقة . لقد ظل الموقف في تلك المنطقة متوترا وحافلا بنزاعات عنيفة عبر العقود الثلاثة الماضية . ففي تلك العقود الثلاثة شهد المجتمع الدولي حالة يؤس الشعب الفلسطيني المحروم ، الذي اقتلع من أرضه وشرده . ان تهديد السلم والامن الدوليين الذي يأتي من هذه المنطقة هو نتيجة السياسة الاسرائيلية في التوسع والعدوان .

وفي مناسبات عديدة ، في مناقشات هذه المنظمة ، أوضح وفد بلادي وجهات نظره بشأن حقوق الشعب الفلسطيني . لقد ذكرنا في مناسبات عديدة أنه لا يمكن تحقيق سلم دائم في المنطقة الى أن يتم الوفاء كاملا بالمصالح المشروعة للفلسطينيين . وقد ذكرنا مرارا وتكرارا انه لا يمكن أن يسود السلم في المنطقة الا اذا نفذت شروط معينة ، هي :
أولا - يجب أن تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ .

اننا نعارض معارضة قوية الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة . ومن المؤسف أن اسرائيل لا تزال تتحدى قرارات هذه المنظمة فيما يتعلق بالأراضي العربية التي تحتلها .
ثانيا - يجب أن تعترف اسرائيل بحقوق الفلسطينيين بوصفهم شعبا ، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير وفي اقامة دولة مستقلة خاصة بهم . وينبغي حمل اسرائيل على فهم أنها لا تستطيع تبرير وجودها بالانكار المؤلم لوجود دولة فلسطينية . فعندما قامت هذه المنظمة ، في ١٩٤٧ ، بتقسيم فلسطين وأنشأت دولة جديدة هي اسرائيل ، لم يكن في نية هذه الهيئة أن تمحو دولة فلسطين .

ثالثا ، يجب ان يشترك الشعب الفلسطيني في جميع المفاوضات لحل مشاكل الشرق الأوسط على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى .

رابعا ، يجب ان نعترف بحق اسرائيل في البقاء بوصفها دولة مستقلة ، داخل حدود معترف بها دوليا .

اننا نعتقد ان قبول هذه الشروط الاربعة يضمن المناخ الصحيح لاجلال السلم والامن في المنطقة .

اننا نرى ان مشكلة الشرق الاوسط ستظل مستعصية على الحل ما بقي الفلسطينيون محرومين من حقوقهم في تقرير المصير . لقد مدت اسرائيل هذا النزاع الى دولة لبنان المستقلة بكل ما ترتب على ذلك من آثار مروعة في العام الماضي جعلتنا غير قادرين على الحركة . اننا ندعو الى الانسحاب الفوري لاسرائيل من الاراضي اللبنانية حفاظا على السلام والاستقرار في المنطقة .

من المؤسف ان الحرب بين ايران والعراق لاتزال دائرة بالرغم من جهسود بلدان عدم الانحياز والمجتمع الدولي الرامية الى تحقيق حل سلمي للنزاع القائم بين الدولتين الشقيقتين . اننا نحث البلدين مرة أخرى على الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي بانها هذا النزاع الباهظ الثمن .

أود أن أشير بصورة موجزة الى الموقف السائد في كل من افغانستان وكمبوتشيا . ان كلا البلدين ، في رأى حكومة بلادى ، ضحية للتدخلات الأجنبية بجميع صورها . ولقد تم التعبير عن موقف بلادى بشأن هذه القضية في المحافل الدولية في مناسبات عديدة ، حيث دعت كينيا الى انسحاب جميع القوات الأجنبية من افغانستان ومن كمبوتشيا . ان كينيا تشجب كل أشكال التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأية دولة وتدعو الى الاحترام الكامل لمبادئ سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي . ان انتهاك هذه المبادئ تحت أية ذريعة يتعارض مع أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ندعو الى الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية من افغانستان وكمبوتشيا دون أى تأخير .

ان مسألة قبرص لاتزال تظهر بشكل بارز في مناقشات هذه المنظمة . لقد دعت كينيا دائما الى احترام سيادة قبرص واستقلالها وسلامة أراضيها والى الاعتراف بها . ونحن نطالب بانسحاب القوات الأجنبية من قبرص ونحث شعب قبرص على احياء المحادثات بين الطائفتين بغية حل المشاكل القائمة فيما بينهما دون اية عوائق خارجية .

اننا نشعر بقلق بالغ لاستمرار التوتر في أمريكا الوسطى وفي منطقة الكاريبي . ان هذه المنطقة تواجه أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية حادة يزيد التدخل الخارجي من تفاقمها . ونرى أن التهديدات المستمرة وأعمال العدوان من جانب قوات خارجية تزيد الموقف سوءا . وتود حكومة بلادي أن تشيد بمبادرات السلم التي أخذت زمامها حكومات المكسيك وفرنسا وكولومبيا وبنما وفنزويلا وبالاستجابات العملية لبعض دول المنطقة .

أود أن اشير الى أمر آخر لايزال محل اهتمام هذه المنظمة وكذلك بلادي . لقد أيدت كينيا في الماضي ، وستواصل تأييدها لاقتراح اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم . وبالنسبة لنا في كينيا لا ننظر الى " اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم " بوصفه مجرد شعار سياسي بل بوصفه أمرا أساسيا لضمان سلامة أراضينا . اننا نؤيد الدعوة الى عقد مؤتمر دولي بشأن اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم لبحث جوانب تلك المشكلة ونحث جميع البلدان البحرية على ان تتعاون وتعاوننا كاملا مع البلدان الساحلية والخلفية للمحيط في الاعداد لهذا المؤتمر .

من الغريب ان الجنس البشري يبدو انه اختار القضاء التام على نفسه كمهمة اساسية ونهاية محتومة . اننا نشهد زيادة في التوتر وعدم الثقة في جميع انحاء العالم ، كما ان المفاوضات التي لا نهاية لها قد فشلت في تحقيق اي تقدم حقيقي في وقف سباق التسلح او تخفيض حدة التوترات بين الدول . ان تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل لايزال يفلت من يدي البشرية ، مما يجعل الدول تعيش دائما في ظل المخزونات النووية السريعة الانتشار المتزايدة .

لا يمكن النظر الى المشاكل الاقتصادية الاجتماعية التي تطوأت العالم ، بمعزل عن تعزيز الأسلحة وزيادة الميزانيات العسكرية . فليس من المعقول أو المنطقي أن ينفق العالم ٦٥٠ بليون دولار سنويا على صناعة الاسلحة في الوقت الذي لا تتوافر فيه موارد كافية للتنمية الاجتماعية والرفاهة الاجتماعية لغالبية الشعوب في العالم . ومن المفارقات المحزنة في القرن العشرين ان اقتصادات بلدان العالم الثالث التي تعاني من الانكماش وتواجه كل أنواع النكسات في التنمية الاقتصادية تسخر الآن ما يزيد فسي المتوسط على ١٢ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي لشراء أسلحة الحرب. ان الخبرة المكتسبة من التاريخ البشري توضح بجلالة اننا ان لم ننه هذا الاندفاع الجنوني نحو تصنيع المزيد من أسلحة التدمير الاكثر شدة فاننا سنسير نحو تدمير الذات والقضاء على الحضارة الانسانية .

ان الحاجة الى بناء الثقة بين الدول وتعزيزها مهمة ملحة وضرورية ، ولهذا فان كينيا على استعداد لأن تلعب دورها في هذا الميدان كخطوة أولى نحو تعزيز التفهم الدولي . ولقد حان الوقت لان تعتمد هذه الجمعية اتفاقية تكفل امن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . ان استمرار تدهور الحالة الدولية وتكثيف سباق التسلح دفعا العالم الى شفا كارثة نووية . وفي مثل هذا الجو السياسي لا يمكن احراز أى تقدم في مفاوضات نزع السلاح . ولهذا فاننا ندعو جميع الدول ولاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول العسكرية الهامة أن تبدى الارادة السياسية والالتزام القاطع اللازم لتنفيذ التوصيات والقرارات المتخذة في ميدان نزع السلاح .

من بين الأحداث التاريخية التي وقعت في هذا العقد اعتماد اتفاقية قانون البحار . ان هذه المناسبة لم تسجل فحسب ظهور نظام قانوني جديد ينظم استغلال البحار وقاع البحار والمحيطات وباطن أرضها بل انها أيضا اوضحت بجلالة أهمية الحلول الوسطى المنصفة وذلك لصالح الجنس البشري كله . لقد كانت هذه الاتفاقية نتاج

مفاوضات شاقة دامت عدة سنوات . وتأمل كينيا أن البلدان التي لم تستطع تاييد الاتفاقية عند اعتمادها ستجد من المجدى والضرورى ان تؤيدها في المستقبل لضمان الاتساق في تنفيذها واستخدامها .

لقد ترتب على اعتماد اتفاقية قانون البحار ان بدأت اللجنة التحضيرية عملها . ومن المتوقع أن تحقق انتقالا سهلا لوضع اتفاقية قانون البحار موضع التنفيذ . وان هذا الاتجاه يشجعنا .

ان اللجنة التحضيرية تنظر في مسائل مختلفة تتعلق بالتعدين في قاع البحار ومسألة قيام السلطة الدولية لقاع البحار بمهامها والمنشأة والمحكمة الدولية لقانون البحار . وهذه مهمة شاقة ولكن الطريقة التي تضطلع بها اللجنة بعملها تدعو الى التشجيع . لهذا فاننا نناشد جميع أعضاء الامم المتحدة تاييد اللجنة فبهذا وحده يمكن للمجتمع الدولي ان يطمئن على التنفيذ السهل والفعال والمتسق لاتفاقية قانون البحار .

لقد كنا نعمل في السنوات التسع الماضية على التوصل الى وسائل وطرق لتعزيز فاعلية منظماتنا . وفي معرض الوفاء بهذه المهمة بموجب الميثاق واجهت الامم المتحدة المشاكل الاساسية لاستخدام حق النقض . ففي بعض الاحيان تسيء الدول التي خولت هذا الحق استخدامه لمصالح وطنية اناانية بدلا من صيانة السلم والأمن الدوليين . اننا نشهد بخيبة امل عدم احراز أى تقدم ملموس في عمل اللجنة الخاصة المعنية باستعراض الميثاق . ومن المهم لنا جميعا ان ندرك انه ما لم نجعل من الامم المتحدة منظمة قابلة للبقاء ، ونمكنها من صيانة السلم والأمن الدوليين على النحو المشار اليه في الميثاق ، لن يتحقق السلم لأى فرد كان . لهذا أود أن اوجه ندا خاصا الى الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالسماح باحراز تقدم في عمل هذه اللجنة الخاصة . ثمة مجال آخر يثير اهتمام وقلق حكومة وشعب كينيا ، وهو الحالة الاقتصادية الراهنة . نحن نشعر بقلق شديد بسبب الحالة الحرجة التي وصل اليها الموقف

الاقتصادى الدولى اليوم . فالاقتصاد العالمى فى مجموعه تحتاجه أزمة عميقة متطاولة تهدد المستقبل الاقتصادى لجميع البلدان ، ولكن البلدان النامية تعاني أكثر من غيرها من اثار هذه الأزمة مما أدى الى تقلص شديد فى نموها الاقتصادى ونال بشدة من احتمالات تقدمها فى السنوات القادمة .

ان الحالة الاقتصادية فى البلدان النامية تبعث على الاسى . ففي هذه البلدان توجد مشاكل حادة فى موازين المدفوعات ونقص فى التبادل الأجنبى وانخفاض فى نصيب الفرد من الدخل وارتفاع سريع فى معدل البطالة وارتفاع فى معدلات التضخم وغير ذلك من المشاكل الاقتصادية . ففي افريقيا بصفة خاصة لاتزال الحكومات تواجه المشاكل الاقتصادية الضخمة التى لا تستطيع معها ان تحقق الأهداف الواردة فى خططها الانمائية . ونتيجة لذلك تعاني الشعوب الافريقية حتى الآن من الجوع والمرض والجهل بعد عدة سنوات من حصولها على الاستقلال .

ويتساءل المرء عما اذا كانت البلدان المتقدمة النمو في الشمال تشعر ازاء تدهور دخل الفرد في البلدان النامية التي يثقل كاهلها الفقر المدقع وسوء التغذية ونقص العمالة بشكل واسع النطاق . ويتساءل المرء أيضا عما اذا كان هناك تفهم كاف لآثار التخفيضات في الاستثمار ، والاختلالات في البرامج الانمائية للبلدان النامية . ولا يمكن التفاوض عن المشاكل الحادة التي تواجهها الشعوب في البلدان النامية في كل يوم من حياة أفرادها ، في وضع لا يتسم بأى أمل في المستقبل . ولا يمكننا أن نتوقع أن يسود السلم والأمن الدوليان اذا ما استمر الاختلال الاقتصادي العالمي الذي نشهده اليوم . ولا ينبغي لنا أن نقلل من شأن الأخطار التي تنشأ عن استمرار وضع غالبية شعوب البلدان النامية في الجنوب ، التي لا تزال ضحية للترتيبات الاقتصادية الدولية الحالية ، كما أن أملها في غد أفضل يتضال بصورة مزعجة .

ان آفاق العلاقات الاقتصادية الدولية تبدو قائمة . فعلى حين لا تزال محاولة بدء مفاوضات عالمية في الأمم المتحدة تواجه طريقا مسدودا ، فان كثيرا من البلدان المتقدمة النموا تفي بالتزاماتها السابقة ؛ وفي بعض الحالات أبدت بعض تلك البلدان دلائل على التنصل من هذه الالتزامات الوارثة في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وفي القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة . ونتيجة لكل هذا تشعر البلدان النامية - بما فيها بلدى - بخيبة الأمل لمواجهتها المستمرة بركود أو انخفاض في إيرادات صادراتها ؛ وزيادة في أعباء خدمة ديونها المرشعة ، وتخفيضات في الاستثمارات ، وزيادة في البطالة ، وانخفاض متزايد في متوسط دخل الفرد .

ان هذه الدورة تتعقد في وقت تزداد فيه حدة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية أكثر من أى وقت مضى . ومن جهة نظر وفدى فان التجارة هي عنصر هام جدا للتعاون الاقتصادي الدولي . وكان تدهورها سببا في حرمان البلدان النامية من العملات الأجنبية التي تحتاج اليها بشدة ، والتي دونها لا تستطيع استيراد السلع الرأسمالية وغيرها من المدخلات ، اللازمة للتنمية الاقتصادية . ان معدلات التبادل

التجارى للبلدان النامية آخذة في الانخفاض منذ عدة سنين . وعلى أى حال فان هذه المعدلات قد تدهورت بحدّة منذ عام ١٩٨٠ ، عندما انهارت أسعار السلع الأساسية الأولية . ان موجة الحماية في البلدان المتقدّمة النموزات الاقتصاد السوقي قد أصبحت منذ ١٩٨٠ أكثر وضوحا من أى وقت مضى نظرا للسياسات الموجهة الى الداخل التي تتبعها تلك البلدان . وكان من الواضح بشكل مؤلم في تشرين الثاني /نوفمبر الماضي أن الاجتماع الوزارى لمجموعة الاتفاق العام للتعريف الجمركية والتجارة كان يفتر الى توافق الآراء الذى يميز الجولات التجارية السابقة .

وكما تعلم الجمعية العامة فان البلدان النامية الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ اجتمعت في محفل بوينس آيرس للاعداد للدورة السادسة التي عقدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بلغراد بيوغوسلافيا في حزيران /يونيه الماضي . ولقد قامت مجموعة ال ٧٧ بعمل مكثف للتوصل الى مواقف المجموعة ، التي تضمنت مقترحات محددة للعمل الذى يقوم به المجتمع الدولي لتحسين العلاقات التجارية الدولية . وغني عن القول أن البلدان النامية شعرت بخيبة الأمل في بلغراد لأنها ذهبت الى هناك بعقول مفتوحة لاجراء المفاوضات، ولكن المجموعة باء قابلتها بمواقف سلبية . وبالتالي فان موضوع الانتعاش والتنمية ، الذى كان الموضوع الرئيسى للأونكتاد السادس ، قد انقصت من قيمته البلدان المتقدّمة النمو ، التي رفضت أن تتعاون في المجالات الحيوية للتجارة والنقد والتمويل . وينضم وفدى الى تلك الوفود التي ترى أن الأونكتاد السادس قد أخفق في وقت تشتد فيه الحاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة لتحسين معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية .

ان البلدان النامية في حاجة ماسة الى موارد مالية لا تستطيع دونها أن تواصل جهودها الانمائية . وفيما يتعلّق ببلدى فقد كانت سنة ١٩٨٢-١٩٨٣ بالغة الصعوبة بوجه خاص لأنه تعيّن على الحكومة أن تحدّ من الانفاق . الأ أن هذا لم يحدث إلا بعد سنتين من اعتماد المجتمع الدولي للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث في عام ١٩٨٠ التي أقر فيها بأن الموارد المالية الخارجية ، ولا سيما

المساعدة الانمائية الرسمية ، تشكل عنصرا لا غنى عنه لدعم الجهود الذاتية للبلدان النامية . انني أتكلم بلسان البلدان النامية عندما أقول انه ما من بلد من البلدان المتقدمة النمو الرئيسية سيكون قد وصل الى الهدف الذي تدعو الاستراتيجية الى تحقيقه بحلول عام ١٩٨٥ ؛ وهو ٧٠ في المائة من اجمالي الناتج القومي . أتول هذا ولم ييسق الا ١٤ شهرا على حلول كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ .

واسمحوا لي أن أغتم هذه الفرصة لكي أكرر أن الترتيبات الدولية النقدية والمالية الحالية لا تكفي لتحقيق التنمية المنصفة للاقتصاد العالمي ، والتنمية المعجلة للبلدان النامية على النحو المتوقع في الاستراتيجية الانمائية الدولية . وعلى الرغم من أن مؤسسات برتون وودز قد أنشئت لهذا الغرض ، فانه يبدو أنها تنصرف لصالح البلدان المتقدمة النمو أكثر مما تنصرف لصالح البلدان النامية . وهذه الآراء قد أعرب عنها مؤخرا رئيس دولتي في أحد الاجتماعات الدولية ، ان قال :

” ينبغي أن نتذكر أيضا أن القواعد المنظمة للمؤسسات التسليفيتين الدوليتين الرئيسيتين - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - قد وضعت في غياب البلدان النامية ، وليس لنا رأى يعتد به في عمليات اتخاذ القرارات المتصلة بها . ان هذا احباط للوضع بأكمله ، نظرا لأن هناك خبرة اكتسبت بعننا ، وتجسد الآراء والأفكار التي يمكن أن تسهم بها الآن البلدان النامية . ورأبي هو أن هناك سببا كافيا تماما لاعادة تشكيل النظام النقدي الدولي ، وهناك بالتأكيد حاجة الى استئناف تخصيص حقوق سحب خاصة ، كعنصر من تدابير موسعة وتحريرية لدعم موازين المدفوعات في البلدان النامية ” .

ان اجتماع القمة السابع لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في شباط/فبراير من هذا العام اقترح بصفة تدبير فوري في هذا الصدد عقد مؤتمر دولي يعني بالنقد والتمويل من أجل التنمية ، ويمكن فيه معالجة بعض المسائل النقدية والمالية الملحة في البلدان النامية . وهذه المقترحات قد قبلت على نطاق واسع ، وينبغي أن تؤيد هـا هذه الدورة .

ان حكومتي تعلق أهمية كبيرة على تصنيع انبلدان النامية ولا سيما افريقيا شـبـه الصحراوية . ولعلكم تذكرون أنه في العام الماضي اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١٢/٣٧ الذي - من بين جملة أمور : " ٠٠٠ يروجو من الأمين العام أن يخصص ما يكفي من موارد الموظفين والموارد المالية لضمان التنسيق والتنفيذ الفعالين لأنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ذات الصلة بعقد التنمية الصناعية لافريقيا " . ونظرا لأن هذه الجمعية ستعظر في تقرير مجلس التنمية الصناعية بشأن هذا الموضوع فاني آمل مخلصا أن تكون هناك استجابات من أجل تنفيذ برنامج العقد . وفي هذا الصدد أيضا فاني أحث على أن تعطى الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الأهمية اللازمة للعقد بإدراجه في جدول أعمالها .

وان أنتقل الآن الى مسألة العلم والتكنولوجيا فاني أود أن أوكد أن حكومتي تعلق أهمية عظيمة على تطوير العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية . اننا نؤمن بأن العلم والتكنولوجيا أداتان حيويتان لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وللتوصل المبكر الى وضع نظام اقتصادى دولي جديد . لذلك ، فمن المؤسف أنه بعد انقضاء أربعة أعوام على وضع برنامج عمل فيينا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، لم يتم التوصل الى اتفاق ملموس على تنفيذ البرنامج ، خاصة أنه متعلق بالموارد المالية . وتطالب حكومتي بصورة ملحة بالتوصل الى حل مبكر للمسائل المتعلقة في برنامج عمل فيينا عن طريق المفاوضات المكثفة داخل هيئات الأمم المتحدة المختصة ، بما فيها اللجنة الحكومية الدولية لتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية .

ان الطاقة عنصر أساسي في عملية التنمية ، ولا تزال تسبب مشاكل خطيرة ، خاصة للبلدان النامية مثل بلدى ، التي أضيرت من أزمة الطاقة . ان الحاجة الى صرف الدول عن الاعتماد على النفط وزيادة الاعتماد على المصادر البديلة للطاقة أدت الى اعتماد برنامج عمل نيروبي في ١٩٨١ . ويشعر وفدى بالقلق في هذه المرحلة ازا" تباطؤ الخطى في تنفيذ

برنامج نيروبي ، خاصة بشأن مسألة حشد الموارد المالية اللازمة لاستغلال مصادر جديدة ومتجددة للطاقة . وفي هذه الدورة للجمعية العامة فان وفد كينيا على استعداد لأن يشترك بصورة نشيطة في مناقشات هذا البند من أجل التوصل الى سبل ووسائل لتنفيذ البرنامج دون مزيد من التأخير .

ونحن على علم بالتقارير التي قدمت الى الجمعية عن الدورة الحادية عشرة لمجلس برنامج الأمم المتحدة للبيئة والدورة السادسة للجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ان التوصيات الهامة لهاتين الدورتين بحاجة للتنفيذ ، ومن الضروري ، لكي تنفذ ، توفير الموارد المالية اللازمة لذلك . ولهذا فان وفدى يدعو البلدان المانحة المتقدمة النمو وغيرها من البلدان التي يسعها ان تفعل ذلك أن تقدم اسهامات كبيرة لتنفيذ البرامج المخططة في مجالي البيئة والمستوطنات البشرية .

وانتقل الآن الى مسألة التعاون الاقتصادى والتقني بين البلدان النامية ، وقد دعت كينيا البلدان النامية مرارا الى تكيف تعاونها على الصعيد دون الاقليمي والأقليمي والاقليمي في كل السياقين . اما فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو ، فان وفدى يحثها على أن تنظر في أنشطة التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية ، لا بوصفها تمييزية ضدها ، بل باعتبارها مكملة للتعاون بين الشمال والجنوب . ولذلك ينبغي أن تقدم البلدان المتقدمة النمو كل الدعم اللازم لتلك الأنشطة . ولقد اعتمدت البلدان النامية برنامج عمل كاراكاس لعام ١٩٨١ انطلاقا من روح التعاون بين الجنوب والجنوب ، الذى تعزز تنفيذه بفضل ما عقد من الاجتماعات الحكومية الدولية الاقتصادية والتقنية العديدة فى السنتين الماضيتين . وفي بعض المناطق أيضا ظهرت مبادرات جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب . فعلى سبيل المثال ، أبرم حوالي ١٨ بلدا من بلدان شرق وجنوب افريقيا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ معاهدة بانشا* منطقة للتجارة بشروط تفضيلية دخلت حيز التنفيذ فعلا بعد أن وقعتها وصدقت عليها غالبية الدول الاعضاء* . اما الخدمات التقنية المقدمة اثناء المفاوضات المتعلقة بهذه المنطقة ، فقدتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وستقدر حكومتى والحكومات الاخرى في هذه المنطقة الفرعية أى مساعدة تقدم لمنطقة التجارة التفضيلية الفتية هذه عملا على تحويلها الى حقيقة واقعة .

ان المشاكل الاقتصادية العرجة التي تواجه افريقيا تتطلب اهتماما دوليا متضافرا . فأفريقيا أقل القارات تقدما وتعاني من التخلف الاقتصادى ونقص الغذاء* ومشاكل موازيمـة المدفوعات والافتقار الى النقد الاجنبى ونقص شديد في الموارد المالية الخارجية اللازمة

للتنمية . وبالإضافة الى هذه المشاكل ، توجد في افريقيا أكبرية أقل البلدان نموا . ومن كل المشاكل التي تواجه افريقيا يود وفدى أن يشير تخصيصا الى النقص الحاد في الغذاء الذي ابرزته التقارير الأخيرة . فلقد شهدت السنوات الأخيرة انخفاضا حادا في الأغذية والانتاج الزراعي نظرا الى جملة امور منها الاحوال الجوية غير المواتية وارتفاع عدد السكان وعدم كفاية الاستثمار في القطاع الزراعي ، ونقص مرافق التخزين ، ونقص النقد الاجنبي اللازم لاستيراد المدخلات الزراعية كالأسمدة . الا أن الغذاء والزراعة أهم قطاعات الحياة البشرية لانهما يؤثران على بقاء الجنس البشري من حيث أن الغذاء من الضرورات الأساسية . ولهذا ، فمن الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير جماعية ملحة لمساعدة البلدان الافريقية على تنفيذ خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية لافريقيا من أجل تخفيف أوجه النقص الحادة في الغذاء والتوصل الى الاكتفاء الذاتي في الغذاء بافريقيا . ومن الأهمية بمكان أن يساعد المجتمع الدولي الحكومات الافريقية في اعتماد وتنفيذ سياسات في مجال الغذاء على الصعيد الوطني . ولهذا فاننا نتطلع الى زيادة المساعدة من جانب المانحين سواء في ذلك المصادر الثنائية أو المصادر متعددة الأطراف .

وانهي كلمتي بمناشدة كل الحكومات المجتمعمة هنا في هذه الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة أن تتخذ توصيات ومقررات ذات توجه عملي واجرائي تكون مفضية الى جعل هذا العالم مكانا أفضل للجنس البشري كله في الحاضر والمستقبل .

السيد د يالو (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ،

لقد رحب وفد النيجر بارتياح عميق بانتخابكم لرئاسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ومن ثم يضم صوته للتهنئة الحارة التي وجهت اليكم بمناسبة توليكم هذا المنصب السؤول ، الذي نشق انكم ستضطلعون فيه بعمل مفيد ، كما فعل سلفكم السيد هولاي* .

لقد اكتسبتم من الكفاءة والخبرة ، وانتم رجل الفكر ، ورجل العمل أيضا ، خلال

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كوروما (سيراليون) .

حياة عملية طويلة حافلة في المجال السياسي في خدمة بلادكم ، بنما ، في الأمم المتحدة ،
وهيئات دولية أخرى ، ما يكفل توجيه أعمالنا على خير وجه .
وعلاوة على صفاتكم المعترف بها كرجل دولة بارز ، نرى فيكم مثلاً جديراً لتلك الأرض
الباسلة ، في أمريكا اللاتينية ، التي لم يتخاذل عزمها أبداً والتي وجدت الحرية ، والسلم ،
والتقدم فيها دائماً ، صدى قويا . وعبر العصور ، وكما يبين التاريخ قاتلت اجيال من الرجال
والنساء بايمان وشجاعة على أرض قارتكم من أجل نصرته تلك المثل التي تعتبر ميرر وجود الأمم
المتحدة ذاته ، وخلفية عملها . ان الجمعية العامة ، في العالم المنزق المكروب الذي نعيش
فيه اليوم ، يا سيادة الرئيس ، لم تكن لتقدم على اختيار أكثر حكمة من انتخابكم من أجل
دفع قضية السلم والحرية والتقدم قدماً .

اننا نعيش في عالم منزق يعاني من الكرب والقلق العميق والسعى المستعيس السلمي
السلم والحرية والتقدم . لقد كان تقييمنا للأمر أليماً ومريراً في الدورة السابعة والثلاثين
للجمعية العامة في العام الماضي ، وللأسف لا بد أن نكرر نفس هذا التقييم في هذه الدورة
الثامنة والثلاثين .

والواقع ان المراقبين يجمعون على أن الحالة الدولية الراهنة ليست أفضل مما كانت
عليه في العام الماضي ، بل اسوأ بدرجة خطيرة .
فالعلاقات بين الشرق والغرب باتت أشد توتراً من أي وقت مضى . وسباق التسليح ،
الذي استمر دون هوادة ، قد بلغ اليوم عتبة مفرجة . ويشير تقرير عن النفقات العسكرية
والاجتماعية في العالم نشرته يوم الجمعة الماضي في واشنطن رابطة تحديد الأسلحة ومؤسسة
روكفلر ، الى انه يجري انفاق ١٣٣ مليون دولار في انحاء العالم كل دقيقة على الأغراض
العسكرية . وبالإضافة الى ذلك ، فان النزاعات الخطيرة التي تؤثر على العالم منذ أعوام
لم تحل بعد . والأسوأ من ذلك ، اننا نشهد اتساعاً خطيراً لتلك النزاعات ، وحيانا ظهور
بؤر توتر جديدة في نفس المناطق ، وفي مناطق كانت قد ظلت حتى الآن بمنأى عن ذلك أو
متمتعة بهدوء نسبي .

وهكذا تبدو ان آسيا والشرقين الأدنى والأوسط قد اتخذت مستقرا لها في ساحات الحرب . كما نشهد الحرب أيضا في امريكا الوسطى حيث تتضاعف شدة المجابهات المسلحة من يوم لآخر وتهدد بالانتشار في كل القارة الامريكية اللاتينية . وتدور رحى الحرب أيضا في الشمال الغربي والشمال الشرقي والجزء الجنوبي من القارة الأفريقية . وفي مناطق أخرى من العالم . وفي المناطق الأخرى من العالم نجد نفس الحالة والأخص في شبه جزيرة كوريا ، فما زال التوتر شديدا وقد يتحول في أية لحظة الى نزاع مسلح معلن من جراء الكراهيات والشاعر المستخدمة التي تعتمل في النفوس وتزداد قوة منذ سنوات عديدة . وفي أماكن أخرى ثمة تهديد بأن يحدث العنف كرد فعل على القهر والسيطرة والاستغلال وانكار الحقوق الأساسية للفرد الانساني . والحقيقة ان شيئا في عالمنا لا يسير على ما يرام في مجال السلم والأمن .

وفي مجال التعاون الدولي ايضا ليس هناك ما يدعو الى الارتياح ، فبسبب انانية اكثر الدول ثراء وتحت ضغط التدابير الحمائية ، والاضطراب المستمر في النظام النقدي الدولي ، ضاق مجال التعاون كثيرا فالازمة الخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي منذ سنوات باتت تؤثر اليوم على كافة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية مع كل ما يترتب على ذلك من آثار سلبية نعرفها جميعا : التضخم والانكماش والبطالة في معظم دولنا ؛ وتباطؤ أو توقف عملية التنمية في البلدان النامية بسبب الانخفاض المحسوس في المساعدة الانمائية والشروط متزايدة الصعوبة لاجاد منافذ الاسواق المالية والمزيد من التدهور لمعدلات التبادل التجاري فيما يخص تلك البلدان . فبالنسبة لعدد كبير من تلك البلدان تعتبر الازمة الاقتصادية العالمية اليوم مسألة حياة او موت بكل معاني الكلمة .

مما لاشك فيه ان الحالة العامة لعالمنا في هذه الذكرى الثامنة والثلاثين لانشاء منظمنا ، من حالة مزعجة بل وتبعث على القلق . والامين العام السيد خافيير بيريز دي كويار على حق عندما يؤكد في تقريره عن اعمال المنظمة انه :
" رغم الجهود التي يبذلها الكثيرون فقد كان عام ١٩٨٣ حتى الآن ، عاما مشبطا في مجال البحث عن السلم والاستقرار والعدل لاولئك الذين يؤمنون بأن الأمم المتحدة هي افضل اداة متاحة لتحقيق هذه الاهداف " :

(ص ٢ و ١/38/أ)

ان الاضطرابات العنيفة العديدة ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية التي تمزق العالم أو تتهدده تفصح عن وجود حاجة اساسية الى اجراء تغيير عميق في نظام العلاقات الدولية ككل . فاذا ما ظل جزء كبير من نوعنا البشري مبتلي بالحرب والفقر رغم تحديد المشكلات التي تواجه عالمنا وازدياد قدرتنا على مواجهتها بفضل تقدم العلم والتكنولوجيا خاصة ورغم الوعي المتزايد بالتكافل بين امنا والمخاطر التي تتهددنا ، فان السبب في ذلك ، بغير شك هو نظام العلاقات الدولية ذاته ، فهو نظام انبنى على علاقات القوة والعنف والتسلط والاستغلال ونظام يتصف باعتلال متفش فيه يعمل البعض باستماتة على ادامته .

من الحقائق التي لا تحتل النقاش ان العالم مقسم الى بلدان غنية وبلدان فقيرة ، وبلدان قوية وبلدان ضعيفة . ولكن كون البعض غنيا وقويا ، لا يعطي ذلك البعض اى حق على الآخرين من الفقراء الضعفاء وبالأخص ، لا تمنح القوة والثراء البلدان المتمتعة بهما الحق في تقسيم العالم الى مناطق نفوذ تسيطر عليها مباشرة او بشكل غير مباشر . كما لا تعطىها الحق أيضا في أن تقرر حياة الآخرين أو موتهم ولا تخولها السلطة في استخدام ما تحوزه من قوة للتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين او فرض ارادتها ورغباتها عليهم . كما ان الثراء والقوة لا يضيفان على تلك البلدان القوية اى حق تفضيلي في ثروات العالم ولا يمنحانها الحق المطلق الذى يشاركها فيه احد في تحديد الشروط التي يجب ان تدار بها التجارة الدولية والموارد المالية الدولية .

ولا يمكن ان يكون هناك شك في ان مصير العالم لا يمكن ان يترك في ايدي قلة من البلدان مهما كانت قوتها . فليست بيننا شعوب مختارة يحق لها ان تصدر الاوامر الى غيرها من الشعوب . اننا ننتمي الى نفس الاخوة الانسانية التي يجسب الكثيرون منا ان يتشدقوا بها بحماس في بياناتهم . فسواء كنا اغنياء او فقراء ، اقوياء أو ضعفاء فاننا نشترك جميعا في العيش على نفس الكوكب ، واذما ما نشبت حرب نووية غدا فاننا سنتحمل جميعا عواقبها المميته . ولا حاجة بنا الى ان نؤكد اننا نعاني جميعا - وان كان ذلك بدرجات متفاوتة - الآثار السيئة للأزمة الخطيرة التي يمرر بها الاقتصاد العالمي .

ويعني هذا انه من مصلحة الجميع ان نعمل على تخفيف حدة التوتر في العالم ونسعى الى ايجاد مناخ من الثقة والتوافق والتفاهم بين امنا المختلفة بما يجعل من الممكن لنا ان نسير قدما نحو نزع السلاح . كما انه يعني ايضا انه من مصلحة الجميع ان نحافظ على السلم والأمن الدوليين ويشير ، في النهاية الى الأهمية الكبرى لقيام كل البلدان بتنمية مثل التعاون الدولي فيما بينها والسعي بروح من التكامل والتضامن الى حلول لمشكلات الجوع والبطالة في العالم ، ومشكلات العالم النقدية ؛ ومشكلة ديون بلدان العالم الثالث ، والتدهور المتزايد في معدلات تبادلها التجارى والصعوبات التي تلاقىها في تمويل تنميتها .

تلك هي متطلبات العالم اليوم . وتحاول بلدان العالم الثالث تلبيتها بالعمل من خلال سياسة عدم الانحياز ، على ايجاد رؤية جديدة أوسع افقا للعلاقات الدولية تقوم على التغلب على التنافس بين الكتل - الذى يولد التوترات - والسعي باصرار لاقرار السلم والتعاون بين كل امم الارض . ان المبادرة التي قام بها المؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز بدعوة قادة العالم اجمع للاشتراك شخصيا فى اعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة تشهد بتصميم تلك البلدان على الاسهام فى تخفيف حدة التوتر الدولي وحل النزاعات التي تشيع الفرقة والانقسام بين امم العالم واقامة نظام عالمي جديد كل الجدة يقدر ان يكفل للبشرية السلم والأمن اللذين تفتقدهما وتحتاجهما كضرورة لاغنى عنها لتقدمها .

ان النيجر لعضو كامل الالتزام بحركة عدم الانحياز يسعده ان يلحظ الترحيب الذى لقيته تلك المبادرة من جانب عدد كبير من قادة العالم . واود باسم الرئيس سيني كونتشي أن اشيد بالسيدة انديرا غاندى ، رئيسة وزراء الهند ، التي كان جهدها حاسما فى اخراج هذه الفكرة الى حيز الواقع .

وفيما يخص الحالة العامة فى العالم تقع على عواتقنا كاعضاء فى اسرة الأمم المتحدة مهام كثيرة يتعين علينا ان نقوم بها ، وتواجهنا تحديات عديدة يجيب ان ننهض لطلاقاتها . لكننا مع ذلك يجب ان نسلم بالحاجة الملحة والجوهرية التى ان نبدأ فى معالجة النزاعات العديدة التي تجلب المعاناة والدمار على الكثير من المناطق فى العالم .

واشير بصفة خاصة الى الجزء الجنوبي من القارة الافريقية حيث تتعرض مصداقية الامم المتحدة لاختبار مثير نتيجة للاحتلال غير المشروع والمستمر لناميبيا من قبل نظام الاقلية العنصرى فى بريتوريا ، واستمرار سياسة الفصل العنصرى الاجرامية . وحقيقة ان اجهزة مختلفة من منظماتنا اعتمدت قدرا لا يستهان بحجمه من القرارات حول الحالة فى ناميبيا كما ان الجمعية العامة تدارست هذه المسألة بانتظام خلال الاعوام السبعة والثلاثين الماضية فى دوراتها العادية . كما خصصت الجمعية دورتين استثنائيتين - الخامسة والتاسعة - ودورة استثنائية طارئة - هي الدورة الثامنة لتلك المسألة

كما نظر المسألة مجلس الأمن ذاته ، واعتمد ما لا يقل عن عشرين قرارا منها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر في ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ الذي يحدد أسس التسوية السلمية العادلة والمنفعة للمشكلة . وفي نفس الوقت ، ارسلت بعثات لتقصي الحقائق والوساطة . كما عقد العديد من الاجتماعات سواء تحت رعاية الامم المتحدة ، بمبادرة من الكثيرين من اصحاب النوايا الحسنة من الهيئات ، لتأمين تنفيذ احكام ذلك القرار . وبالرغم من كل هذه الجهود ، لم نحرز اي تقدم . فما زالت الجمعية العامة ومجلس الأمن - اذا ما استخدنا الصيغة المتواضع عليها في هذا المحفل - مازالا يدرسان مسألة ناميبيا .

والامر كذلك لأن الموقف المرن البناء الذي اتخذته المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في المفاوضات الرامية الى تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قوبل من نظام الاقلية العنصرية في بريتوريا على الصعيد الدبلوماسي ، بتعننت سافر عنيد ومختلف حيل المماثلة والتسويق بينما عمد ذلك النظام في الممارسة العملية الى انتهاج سياسة وحشية من القمع ضد الوطنيين النامبيين كما انغمس في ارتكاب اعمال العدوان المتكررة ضد دول خط المواجهة .

فالمسؤولية عن فشل جهودنا واضحة . كما ان كل التحالفات المعقودة الخفية او السافرة ، وكل اعمال التواطؤ وكل ضروب التسامح التي تشجع جنوب افريقيا على مواصلة موقفها السلبي معروفة تمام المعرفة . وهي التي تجعل من الممكن لحكومة جنوب افريقيا ان تواصل ازدرائها وتحديها للامم المتحدة وتمدها بالطاقة الاضافية التي تحتاجها كلما عرضت الضغوط الداخلية وجود دعاة الفصل العنصرى للخطر .

في ظل ظروف كهذه ، كيف يسعدنا آلا نشاط المؤتمر الدولي لمساندة شعب ناميبيا في نضاله من أجل الاستقلال الذي عقد في باريس في نيسان / ابريل ١٩٨٣ ، ما أعرب عنه من قلق ازا الحقيقة الماثلة في ان مجلس الأمن لم يتمكن ، حتى الان ، من القيام بمسؤولياته المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين بسبب معارضة عضو دائم من اعضاء المجلس ؟

وقد أصبح واضحا ان تطبيق العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق تطبيقا فعالا وشاملا هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لارغام جنوب افريقيا على تنفيذ مقررات الامم المتحدة .

ان النيجر ، تضامنا مع شعب ناميبيا والشعوب المقهورة في جنوب افريقيا ودول خط المواجهة ، يأسف بشدة للمعاطلات التي واكبت البحث عن حل لمشكلة تلك المنطقة ، برفض أى ربط بين استغلال ناميبيا والحالات المتعلقة بسيادة دول أخرى ، ويؤيد الاستقلال الحقيقي لناميبيا على أساس قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ومن ثم يناشد المجتمع الدولي القيام بعمل حازم لوضع حد لاحتلال ناميبيا وسياسة الفصل العنصرى وهما أمران ادانهما المجتمع الدولي ادانة اجماعية .

وفي منطقة اقرب الى حدود بلدى ، هي تشاد ، يتميز ذلك البلد من جراء حرب بين الاشقاء استمرت لأكثر من خمسة عشر عاما وخلقت مؤخرا حالة موقف خطيرة احيلت الى مجلس الامن بلا نتيجة تذكر .

ولما كنا جيرانا لتشاد ، فاننا نشعر بالم عميق ونحن نشهد عن كثب المعاناة التي يتحملها شعب تشاد والتدهور البطي لدولة تشاد برمتها نتيجة لكل تلك السنوات الطويلة من الحرب . ونحن لم نحاول في أى وقت أن نحقق مغنما من حالة الفوضى الضاربة اطنابها في تشاد . ورغم ما لتلك الحالة من آثار على حدودنا ، وهي آثار لا يعلم عنها العالم الخارجي الآ القليل ، فاننا لم نرغب مطلقا في اضافة المزيد الى مصاعب ذلك البلد . وذلك هو السبب في اننا لم نشأ الانحياز الى فئة ضد الأخرى .

ولكن فلقد كان من راينا دائما ان تشاد ملك لشعب تشاد وان ذلك الشعب هو الذى يجب ان يحل مشكلات بلده بنفسه . وقد اقتصر دورنا دائما في التخفيف من حدة معاناة اشقائنا في تشاد ومساعدتهم على النهوض ببلدهم . وبهذه الروح ، شاركنا في كل الجهود التي بذلت لاعادة استتباب السلم في ذلك البلد .

واليوم ايضا وما زال موقفنا اليوم كما كان ، بلا تغيير . فنحن نعتبر أن تشاد كل لا يتجزأ ، وندعو تبعا لذلك الى احترام وحدته وسلامته الاقليمية كما نعتبر ان استقلال وسيادة تشاد يجب ان يحترما ، وأن يوضع ، لذلك ، حد للتدخل الخارجي في شؤونه الداخلية .

ومن واجب المجتمع الدولي ، والبلدان الافريقية ، لاسيما البلدان المجاورة لتشاد ، أن تساعد على اعادة استتباب السلم في ذلك البلد . ويأمل النيجر بحسرة ان تحظى جهود منظمة الوحدة الافريقية الموجهة الى تحقيق تلك الغاية بالتأييد القوي من الجميع .

ولا جدال أن الوضع السائد حاليا في الشرق الأوسط يمثل تهديدا خطيرا ومستمرا للسلم والأمن الدوليين . ان لبنان ، بحصار بيروت ، والرحيل الاجباري للقادة الفلسطينيين الى اراضي منفى جديدة ، وما أعقب ذلك من مذابح صبرا وشاتيلا وتجدد العنف الذى توافينا الأنباء به يوميا ، بات نموذجا للمأساة الكبيرة التي تعيشها بلدان وشعوب الشرق الأوسط منذ عقود . وفي صميم تلك المأساة نجد مشكلة مصير الشعب الفلسطيني الذى يعتبر ضحية أفذل ما عرفه هذا العصر من مظالم .

ان النيجر ، كعضو في منظمة المؤتمر الاسلامي وفي لجنته الخاصة بالقدس الشريف ، وبوصفه ملتقى ظل منذ قرون متاحا لكافة أشكال التعامل بين أفريقيا والعالم العربي ، يجد لزاما عليه ان يعرب عن قلقه البالغ ازاء هذه الحالة في تلك المنطقة من العالم .

لقد بذلت الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية وكثير من الهيئات الدولية الأخرى ، كل ما وسعها من جهد لايجاد

حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط وفلسطين . ويعتبر المؤتمر الدولي العماني بقضية فلسطين الذي عقد مؤخرا في جنيف مثالا على جدية تلك الجهود .

الآن كل تلك الجهود ، للأسف ، تصطدم بتعنت اسرائيل المتسم بالصلف وسعار الحرب المتسلط عليها ومواصلتها احتلال الأراضي العربية والفلسطينية ، وهجماتها المستمرة على الدول المجاورة رغم قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

واود أن يؤكد تأييد النيجر لشعب فلسطين الباسل ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد . كما أجدد تأييدنا للبلدان والشعوب العربية في المنطقة في نضالها من اجل استعادة الاراضي التي تحتلها اسرائيل احتلالا غير مشروع .

ومازلنا نعتقد ان اية تسوية شاملة عادلة ودائمة لقضية الشرق الاوسط وفلسطين تنطوي بالضرورة على انسحاب اسرائيل الكامل من اراضي عربية محتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقه في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة على ارض وطنه ، في فلسطين ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، والمشاركة الكاملة لتلك المنظمة في أية عملية لاقرار السلم .

ولا يتعرض السلم العالمي للخطر في تشاد او الجنوب الأفريقي او الشرق الأوسط وحدها ، فالمخاطر تتهدده في مناطق أخرى من العالم ، منها ، على سبيل المثال ، منطقة الخليج الفارسي التي ما زالت الحرب مستعرة فيها بين ايران والعراق . ونحن نشعر بتأثر عميق لاستمرار المواجهة بين هذين البلدين اللذين تربطنا بهما روابط عديدة ، وندعو الى وضع حد للأعمال الحربية ، وايجاد تسوية سلمية للنزاع .

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك افغانستان وكمبوتشيا الديمقراطية اللتان نود أن نراهما وقد تحررتا وتخلصتا من الاحتلال الاجنبي ولقي استقلالهما وسيادتهما ووضعهما كدولتين غير منحازتين الاحترام الكامل .

والاسف تعد أمريكا الوسطى مثالا آخر ، اذ هي منطقة تعاني من اضطرابات خائفة وقلقة كبيرة تردت مؤخرا فتحولت الى حرب معلنة . ونحن نامل في تسوية تفاوضية لمشاكل تلك المنطقة تاخذ في الاعتبار تطلعات الشعوب المعنية ووجوب احترام

استقلال وسيادة كل دول المنطقة . ولهذا السبب نؤيد ونشجع كل جهود مجموعة الكونتا دورا .

كما نؤيد ايجاد حل سياسي لمشكلة تقسيم كوريا . فالحل عن طريق المفاوضات هو وحده الذى يكفل ايجاد تسوية عادلة ونهائية لتلك المسألة ويجنب شعب كوريا عذابات حرب جديدة .

ولا اشعر أنى استنفدت قائمة بهر التوتري في العالم ، وهي قائمة لا يمكن ان تنفذ . فماتزال هناك مناطق أخرى من العالم بات السلم فيها هشا أو تعرض للمخاطر أو انهيار فعلا . وأود أن اضيف في هذا الصدد أننا ، في النيجر ، نريد السلام لكى البلدان وكل الشعوب في العالم لأننا نعرف مزاياه التي لا تقدر . ان السلم هو الذى أتاح لنا ، غداة تولي المجلس العسكري الأعلى للسلطة في نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، ان نقوم باجراءات فعالة للتغلب على الآثار الضارة المباشرة للجفاف الفطيع الذى عانى منه النيجر وسائر بلدان السهل .

والسلم هو الذى أتاح اجراء التخيرات النومية اللازمة للبدء في برنامج الثلاث السنوات ثم الخطة الخمسية اللذين وضعهما المجلس العسكري الأعلى كجزء من سياسة جسور للانعاش القومي . ونستطيع اليوم ان نفخر بأننا حمينا سكان النيجر من المجاعة ، وقمنا باعادة بناء ثروتنا الحيوانية التي كان الجفاف قد قضى على ٧٥ في المائة منها ، وضاعفنا مساحة الأراضي الصالحة للزراعة عن طريق سياسة مستمرة من التحسينات في مجالات الري والزراعة وايجاد مصادر اضافية للمياه مما ادى الى زيادة كبيرة في المحصولات الغذائية ، وقمنا بتحسين وتدعيم البنى الأساسية في مجالي الصحة والتعليم وقمنا بتنمية شبكة الطرق ، ووفرنا لبلادنا بنى اساسية حديثة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية .

ان برنامج التعبئة الوطنية واسع النطاق الذى تحقق بقيادة رابطة التنمية ، امكن انجازه بنجاح . فبعد أربعة اعوام من الحمل المكثف في مجال التوعية والاعلام والدراسة ، وضعت اللجنة القومية التي كلفت بانشاء رابطة التنمية تقريرا حددت فيه المشكلات التي يواجهها بلدنا ، واقترحت السبل الكفيلة بحلها .

وبالإضافة إلى هذه الدراسات ، قمنا بعمل تنظيمي ، تمثل في انشاء مجموعات تنمية في الاحياء والقرى والكانتونات بكل مقاطعة واقليم ضمت الفلاحين والشباب وتلاميذ المدارس ومثلت فيها مختلف الطبقات الاجتماعية والفئات المهنية في بلادنا . وقد اكتمل ذلك العمل التنظيمي في ٣ آب / أغسطس الماضي ، بانشاء مجلس الانماء الوطني الذي كلف بوضع ميثاق وطني يعبر عن تطلعات شعب النيجر كما اتضحت ابان مرحلة الدراسة والابحاث التي سبقت انشاء كل تلك المؤسسات . وسيصح ذلك الميثاق اطارا للعمل والسلطات العامة ، ومدونة لقواعد السلوك للأمة النيجرية ككل .

ولكن منذ بضعة ايام والتحديد منذ اسبوع ، على النحو الذي نقلته وكالات الأنباء تعرضت هذه الصورة ، صورة النيجر المتمتع بالهدوء والعامل بكثافة ودأب ، للخطر من جانب زمرة من المسلحين الذين لا تعرف حتى الآن دوافعهم أو حقيقة انتماءهم حاولوا الاستيلاء على السلطة ووضع حد لهذه العطفية التنموية التي ارادها شعب النيجر للنهوض بحياته . غير ان تلك المحاولة المشؤومة لم تستمر سوى بضع ساعات ثم سحقت سحقاً بفضل صلابه قواتنا المسلحة ومقتلة شعبنا . وما زال المجلس العسكري الاعلى والحكومة مصممين أيا كان الثمن وايا كانت العقبات ومهما كانت محاولات التخريب وزعزعة الاستقرار ، على مواصلة هذه التجربة الفريدة في مجال الحياة الاجتماعية ، وهذا التلمذ الاجتماعي على الديمقراطية ومواصلة العمل المتضافر والمتضامن في ظل وحدة وتلاحم الشعب النيجري . فذلك شيء يمثل ، فيما يخصنا ، أملاً ضخماً .

وفي النهاية وأود ختاماً ان اقول ان نفس الشيء ينطبق على منظمة الأمم المتحدة . فرغم عيوب الأمم المتحدة وماأخذها وضروب فشلها ، ما زالت رمزا تتجسد فيه آمال البشرية وتطلعها إلى السلم والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ويمكن ان تصبح في الغد مركزاً يمكننا ان ننسق فيه جهود الأمم نحو بلوغ تلك الغايات المشتركة . وكل ما علينا هو ان نرغب في ذلك ونحققه .

وذلك هو ما يفعله كل يوم اميننا العام ، السيد خافيير بيريز دي كويار ، بتفان وايمان . وأود نيابة عن النيجران أهنته ، كما أهنته سانت كريستوفر ونيفيس ، التي عززت بانضمامها اليها ايماننا بقيمة ما نقوم به من عمل هنا .

السيد ديالو (فولتا العليا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحو
 لي بادئ ذي بدء ، ان اتوجه للسيد ايوكا نائب رئيس جمهورية بنما بأحر التهاني بمناسبة
 انتخابه رئيسا للفترة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . فبلاده بنما تنتمي لمنطقة من
 العالم تعاني ما تعانيه القارة التي انتهي اليها من المضاعفات المترتبة على سياسات نكباتية
 توضع في أماكن أخرى بعيدة . ومن ثم فان هناك تضامنا حقيقيا يربط ما بيننا يجعلني آمل
 ان تعمل بنما مثلما يفعل بلدي فولتا العليا ، من اجل اقامة علاقات دولية جديدة اكثر
 انصافا وتتوافق وما تشعر به شعوب العالم من رغبة عميقة في السلم .
 كما نتوجه بالشكر ايضا لسعادة اميرى هولاي الذي وفق في ادارة اعمال الدورة
 السابعة والثلاثين للجمعية العامة .
 كما نود ايضا ان نهني الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كويرا ونعرب له عن
 عميق تقديرنا لاخلاصه للمثل التي تضمنها الميثاق ، والجهود التي يبذلها في خدمة
 منظماتنا . وقد جاء تقريره الاخير ليشهد مرة أخرى على التزام موضوعي وناء من جانبه .
 كما نرحب ترحيبا خاصا بسانت كريستوفر ونيفيس التي انضمت اليها مؤخرا ، ولا اشك
 ان اسهام ذلك البلد في قضية السلم والعدالة سيكون موضع تقدير .
 لقد افتتحت هذه الدورة للجمعية العامة ازا خلفية تمثل عالما معذب . ورغم ان
 العالم تعذب دائما ، فانه لم يبد في اى وقت ما يبديه اليوم من علامات القلقة واحتمالات
 الدمار ويكتفي دليل على ذلك الحوادث المأساوى لطائرة كوريا الجنوبية الذي يبين الطبيعة
 العنيفة الاجرامية المتطرفة للتنافس بين الدولتين العظميين الرئيسيتين .
 لقد انقضت ٣٨ عاما منذ حددنا مبادئ وأهداف تتفق وارادة الشعوب للعيش في
 ظل السلام والعدل ، والسعي الى التنمية المتناسقة . واليوم يبعث النظر في الأوضاع
 الدولية على التساؤل وجعلنا نعتقد ان اعلان النوايا الذي صدر عن الأمم المتحدة منذ
 ٣٨ عاما بات الآن حلما لا سبيل الى تحقيقه . لقد أبعدت رغبة السيطرة لدى كل الاطراف
 عن تناول ايدينا مقدم العالم الجديد الذي كنا نتطلع الى أن يجسد ، كما قال الميثاق :
 " . . . ايماننا بالحقوق الاساسية للانسان وكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم
 كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية . . . " .

ولقد كان ذلك الايمان ذاته هو الذى أدى الى ما حدث في فولتا العليا من تغيير في ٤ آب/ اغسطس ١٩٨٣ . فلاننا نؤمن بالانسان ونطالب له بالاحترام والكرامة ، ولأنفسنا عشنا تحت وطأة صعوبات بالغة اوشكت ان تفقدنا كل أمل ، عقدنا العزم على السير على الطريق الذى رسمه المجلس الوطني للشورة .

وفولتا العليا باعتبارها دولة ذات سيادة متمسكة بجمادئ عدم الانحياز تؤكد حق شعبها في ان يختار طريقه الخاص لتحقيق التقدم ، بحرية وبغير وصاية من أحد . وتؤكد فولتا العليا على حقها في اختيار اصدقائها في العالم على أساس مواقفهم للموسسة ازاء أماني شعب فولتا العليا وتطلعاته المشروعة .

ان ثورة فولتا العليا ليست موجهة ضد أى بلد أو أى شعب أو أى دولة . فهي ، على الصعيد الوطني ، اعادة تأكيد لهبتنا واستعادة لكرانتنا . وعلى الصعيد الدولي سعي الى التواصل مع الشعوب الاخرى ورغبة مخلصه في تعاون حقيقي مع عالم أكثر عدلا . ورهبتنا للعالم نابغة من ذلك الموقف الذى أوضحته ، وتجعل من واجبنا ان نشجب كل ما من شأنه ان يعرقل سيرتنا ومسيرة البشرية نحو تحقق تلك الرؤية .

وفي عالمنا الذى يشهد تقلبات متكررة ، أصبح السعي الى السلم الضرورة الكبرى لهذه المنظمة ، لأنه بغير السلم لن يتسنى لنا بلوغ أى من الأهداف المنشودة .

وفي هذا السياق ينبغي أن نلاحظ أن جنوب افريقيا قد قدمت مرة أخرى هذا العام اسهامها من القطاعات والمظالم . فطمخة بريتوريا العنصرية اذ يعززها في اعمالها الشيطانية تواطؤ الدول الغربية والشركات المتعددة الجنسيات ، تواصل أعمالها الشريرة ضد اخوتنا في جنوب افريقيا وفي المنطقة كلها . وباغتيال الوطنيين في المؤتمر الوطني الافريقي ، توقع جنوب افريقيا مرة أخرى بالدم على رفضها الانصات الى المطالب العادلة والمشروعة لشعب عذب واضطهد بسبب لون بشرته ، تلك البشرة التي اتخذت أساسا لاقامة أعتى نظام للاستغلال الاقتصادي المعاصر : نظام الفصل العنصرى . وبالإضافة الى أن الفصل العنصرى يعد أقصى أنواع العنصرية السافرة ، فهو الناتج البشع للامبريالية والرأسمالية في سعيهما الجامح وغير الاخلاقي وراء الكسب . وعلى هذا المذبح تقدم القرابين من السود في جنوب افريقيا وممن يماثلهم في اللون . فالعنصريون في بريتوريا وحلفاؤهم قد أضافوا ناميبيا الى قائمتهم المشؤومة من الفرائس - ناميبيا التي تناضل تحت لواء مثلها الشرعي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ؛ ناميبيا التي تناضل في سبيل استقلالها وحريتها وكرامتها ؛ ناميبيا التي تكافح من أجل الاسهام في قضية العدالة والسلم في العالم ، ناميبيا التي كان ينبغي أن تحصل على كل دعم جاد ومسؤول من جانب منظمة الأمم المتحدة ، بمساعدة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لتحقيق استقلالها الكامل في اطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان الأنشطة الغامضة لفريق الاتصال وعدم توصله الى النتائج المرجوة يمكن تحليلها بعدم تقيد الفريق بما جاء في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وروح المساومة التي أبدتها بعض أعضائه .

فلا سبيل الى الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . فالقوات الكوبية موجودة في أنغولا بموجب قرار سيادي من جانب دولة ذات سيادة ، أما وجود قوات جنوب افريقيا في ناميبيا فوجود غير مشروع أدانه بالاجماع المجتمع الدولي كله . ونأمل أن تعترف الدول التي تتمسك بالربط بين هاتين المسألتين

بأن جنوب افريقيا تنتهك انتهاكا مستمرا الحريات الأساسية وحقوق الانسان ومبادئ القانون الدولي ، الا أن الدول مازالت ترفض تطبيق العقوبات التي ينص عليها الميثاق ضد جنوب افريقيا .

والسبب في هذا الظلم أن نظام الفصل العنصرى قائم على أساس استراتيجية عسكرية واقتصادية وسياسية يتمثل منطبقها في القضاء على كفاح اخوتنا في جنوب افريقيا ، والحيلولة دون حصول ناميبيا على استقلالها الحقيقي ، واشاعة البلبلة والارهاب والزعزعة في جميع دول خط المواجهة لمنعها من تقديم دعمها لكفاح التحرير الذى يشنه اخوتنا في جنوب افريقيا وناميبيا .

وهذه السياسة ، في واقع الأمر ، تؤيدها وتدعمها تلك الدول التي لا تبالي ، في سبيل اقتصاداتها ومصالحها ، بالأهداف والمبادئ ، التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة . ومع ذلك ، فان بعض تلك الدول ، بوصفها أعضاء دائمين في مجلس الأمن ، تقع على عواتقها مسؤولية خاصة تجاه المجتمع الدولي وأعرافه . ذلك الواقع المرير نتيجة لرغبة بلد أو مجموعة من البلدان في أن تحكم العالم تبعاً لمصالحها ، ومصالحها وحدها .

ان الرفض الكامل لهذه الأوضاع قد أدى بنا في فولتا العليا الى الاعتماد على الكفاح ضد الامبريالية باعتباره حجر الزاوية في سياستنا الخارجية ، على أساس من تصميمنا الذى لا يتزعزع على أن يكون زمام مصيرنا بأيدينا رغم الثقل العظيم والهامة الضخمة لذلك العدو واللدود ، مرعياً كان أو خفياً ، بكل مجساته الاخطبوطية ، ذلك العدو الذى يدعى الامبريالية

ان الامبريالية رذيلة الانسان الذى يريد أن ينفرد بكل شيء لنفسه ولا يبقي لجيرانه شيئاً سوى الاغتراب والابادة . ونحن لا نرغب لدينا في أن نغترب أو نباد . نحن نرغب في العيش أحراراً ؛ ونرغب في العيش متمتعين بالكرامة ؛ ونريد أن يكون في وسعنا أن نشبع احتياجاتنا ؛ ونريد ، قبل كل شيء ، بل ونطالب بالعيش في عالم منصف من الأخوة والسلم . وبهذه الروح ، نمد أيدينا لكل الشعوب في غمار النضال من أجل عالم لا يكون الاغتراب والفساد الخيارات الوحيدة المتاحة فيه لأى منا .

ان الفناء هو ما ينتظر تشاد التي مزقتها التي مزقتها الحرب لأكثر من عقد .
 فهناك ، نجد أن الأسلحة الأجنبية تقتل ، ونجد شعب تشاد يموت . ان المجلس
 الوطني للثورة في فولتا العليا يشجب بشدة العودة الى سياسة القوة وتدويل النزاع
 في تشاد . وهو يدين الغزو الاستعماري الذي نظم بهدف تحطيم مطامح شعب تشاد
 العادلة والمشروعة . ان هذه الحرب صدر انشغال لفولتا العليا حكومة وشعبا لأنها
 اتخذت أبعادا خطيرة منذ ثلاثة أشهر وحتى الآن ، اذ أطلقت العنان لطموحات
 قوى الامبريالية والاستعمار الجديد وعد وانها ، تلك القوى المعادية لشعبنا .

ان فولتا العليا لا يمكنها أن تقبل بمثل هذا التدخل العسكري الامبريالي
 الذي يفصح عن رغبته في الهيمنة في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة . وتعتقد
 فولتا العليا أنه يتعين بذل كل جهد ممكن بقيادة منظمة الوحدة الافريقية ، للتوصل
 الى انسحاب القوات الأجنبية من تشاد بلا قيد أو شرط ؛ والتصدي لجميع قوى
 الامبريالية والاستعمار الجديد المعادية لافريقيا التي تؤيد وتزيد استفحال التدخل
 الأجنبي في تشاد ؛ ومساعدة تشاد على استعادة وحدتها ، وسلامتها الإقليمية ،
 وسيادتها الوطنية ؛ ومساعدتها على السعي الى توحيد صفوف القوى الحيوية من أجل
 التعمير الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

اننا على اقتناع أن مصير أي شعب لا بد أن يحدده ذلك الشعب نفسه .
 ومن ذات المنطلق ، وتمشيا مع القرار الذي اتخذ في اجتماع القمة التاسع عشر
 لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، نأمل أن يجرى بسرعة استفتاء حر
 وشامل حول تقرير المصير في الصحراء الغربية حتى يصبح بمقدور شعب الصحراء ان يقرر
 مصيره ، وحتى يعود السلم الى ذلك الاقليم .

اننا نأسف لعدم تحقيق نتائج محددة في هذا الشأن بسبب رفض المغرب
 الموافقة على اجراء المفاوضات مع جبهة البوليساريو . وتعتبر المغرب بذلك مسؤولة عن
 فشل اجتماع لجنة التنفيذ التي شكلت في اجتماع القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة
 الافريقية بموجب قرار اتخذ بتوافق الآراء . وقد أحطنا علما بالاعلان الرسمي الذي
 أدلى به جلالة الملك الحسن الثاني عاهل المغرب أمام الجمعية العامة فسي

٢٧ أيلول / سبتمبر من هذا العام . وفولتا العليا ، من جانبها ، تحت جميع الأطراف بالعمل على تطبيق القرار الذي اتخذ في اجتماع القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية ، في حدود الموعد النهائي الذي وضع لذلك .

وبالنسبة لشعب جزر القمر الشقيق ، نود أن نعرب عن تضامننا الفعال في الجهود المشروعة التي يبذلها من أجل المحافظة على استقلال جزر القمر ووحدتها وسلامة أراضيها ، عن طريق استعادة جزيرة مايوت . ونناشد فرنسا أن تعمل وفقا لتقاليدھا الدستورية وتنظر في النتائج العامة للاستفتاء الذي عقد في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، باعتباره منطبقا على أراضي جزر القمر بمجموعها .

ان السلم والعدل في الشرق الأوسط وفي الشرق الأقصى ضحيتان للرجبة في تحقيق السيطرة . اننا نرى لبنان مفتتا ممزقا ، ونرى سلامته الاقليمية وسيادته ووحدته الوطنية تنتهك انتهاكا مستمرا .

لقد اشاعت اسرائيل ، وهي الشر مجسدا - وهو ذلك ما يؤسف له حقا فيما يخص شعبا عانى الأمرين - عدم الاستقرار والاضطراب في المنطقة . بانتهاجها المحموم لسياسة القوة والعسف . ولم تتردد اسرائيل في أن تتكأ جروح الماضي من جديد في لبنان ، وتزيد التوترات الناجمة عن الاحتلال الأجنبي حدة - في معرض ممارستها لسياسة " القوة تخلق الحق " . لقد خرجت اسرائيل على كل اشكال السلوك اللائق ، وباتت ترفض التسليم بالدلائل الموجودة أمامها .

ان قضية فلسطين تكمن في قلب مشكلة الشرق الأوسط . وقضية فلسطين هي أصل النزاع العربي الاسرائيلي . لقد تعرض الشعب الفلسطيني للنهب ، وانكرت عليه حقوقه الثابتة . ونضاله نضال عادل ، ولا بد من أن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية ، مثلها الشرعي الوحيد ، في وضع أي حل للمشكلة . ولا يحق لاسرائيل ان تتكلم باسم الفلسطينيين كما يتوجب عليها ان تتخلى عن سياستها القائمة على العدوان وضم الأراضي العربية . منذ بضعة أسابيع ، عقد في جنيف المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، وشاركت فولتا العليا في أعماله . وهنا نعرب مرة أخرى عن تأييدنا التام لنتائج ذلك المؤتمر وننضم الى الرئيس ياسر عرفات في المطالبة بعقد مؤتمر دولي بمشاركة فعالة من جانب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية وجميع الأطراف المعنية الأخرى .

ومنذ بدأ النزاع بين العراق وايران ظللنا نشجب ما ترتب عليه من خسارة كبيرة في الأرواح البشرية ، وما نجم عنه من ضرر لحق بحركة عدم الانحياز . وموقفنا ما زال كما هو لم يتغير . فنحن ندين هذا العناد الذي يضعف صفوف حركتنا في الوقت الذي ندعى السى الاضطلاع بمهام بناءة أكثر الحاحا وثبلا . اننا نجد نداء الحركة ونأمل أن يلقي أذنسا صافية .

وفيما يتعلق بأفغانستان وكمبوتشيا نطالب ، اخلاصا منا لالتزاماتنا ومبادئنا ، بانسحاب جميع القوات الأجنبية وايجاد حل يتمشى مع حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال .

اننا نؤيد اعادة توحيد كوريا بطريقة سلمية دون أى تدخل خارجي .
 وفيما يتعلق بامريكا اللاتينية تؤيد فولتا العليا الجهود التي تبذلها المكسيك
 وفنزويلا وبنما وكولومبيا في مجموعة كونتادورا . وتعتقد فولتا العليا ان أية مبادرات في تلك
 المنطقة يجب أن تسهم في ايجاد حل عادل وسلمي ، بدلا من انكاس نيران السنف والحرب .
 ان قرعة السلاح في ارجاء المنطقة لن تتمكن أبدا من تحطيم ارادة الشعوب وعزمها على
 تحرير نفسها من الظروف الحالية المحزنة التي تلحق الأضرار بنا وتهدف ، عبثا ، الى شل
 جهود الشعوب على طريق خلاصها .

وان اتكلم عن الخلاص لا يسعني الا أن أشير الى الفزع الذي يتملكنا ازاء سباق
 التسليح المحموم ، وهل بي حاجة الى التذكير بالمبالغ الخيالية التي يصرها الانسان كل
 عام ، بجنونه المدمر ، على بناء ترسانات الاسلحة المسمية الأكثر حداثة وتعقيدا وخصاصة
 وقدرة على وقف مسيرة الانسان فجأة ومحقتنا جميعا ، بينما يعاني الاف الأطفال في ارجاء
 العالم ويموتون بسبب سوء التغذية ، ويعاني الملايين من الناس من الجوع والأمية ويتعرضون
 لأبشع أنواع المعاملة المهينة ، انه لعار على الانسان ان يفتقر الى العقل والاحساس
 بهذه الدرجة .

ولا بد من أن نشجب حقيقة أنه في نفس اللحظة التي نتكلم فيها عن مخاطر الكارثة
 النووية ، تمنح الولايات المتحدة قرضا بمبلغ ٥٠ مليون دولار لجنوب افريقيا العنصرية لتعزيز
 قدرة نظام الفصل العنصرى النووية ، فتزيد بذلك الخطر على السلم والأمن في المنطقة .
 ان فشل الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد
 السادس) يبين الدرجة التي وصل اليها المجتمع الدولي في تقديم التضحيات لاقامة طقوس
 لا معنى لها ولا قيمة . فكأنما العواقب الوخيمة للأزمة الاقتصادية الحالية لم تكن كافية
 لتوبيخ ضائرتنا يأتي مؤتمر بلفراد ليبين مرة أخرى انانية البلدان الصناعية واصراها على
 الامتناع عن القيام بأى عمل قد يشجع ، بطريقة دائمة وحقيقية ، اقامة علاقات أفضل بين
 الشمال والجنوب .

ولأن الشواغل القصيرة الأجل تستحوذ على اهتمام البلدان الصناعية فهي تنتهج

سياسة التشبث بالموافق وعدم التزحزح قيد بوضة واحدة - وهي سياسة تهدد مستقبلنا المشترك . وحالة الحوار بين الشمال والجنوب في ذاتها مؤشر بالغ الدلالة على ما وصل اليه تفكير البلدان الصناعية . ان بلداننا ما فتئت لنصف عقد تستهلك مواردنا وتتورط في الديون لعقد مؤتمرات مكلفة أو الاشتراك فيها . ورغم نوايانا الحسنة واستعدادنا للتعاون يتعين على كل مسؤول منا أن يتساءل عما ان كان قد تغير شيء نتيجة لاشراكنا في تلك المؤتمرات .

ويجب أن نعترف أن البلدان النامية هي التي تتسبب في الأظب في عقد تلك الاجتماعات . بيد أن التجربة تعلمنا أن عقد الاجتماعات بصورة متكررة يمكن أن يؤدي على المدى الطويل الى التواطؤ الفعلي مع البلدان الصناعية التي تكفي باتخاذ تدابير انميسة خاصة وتمتتع امتناعا تاما عن الاستجابة بصورة صحيحة للمطلب الأساسي المطروح منذ ١٩٧٣ أثناء مؤتمر قمة الجزائر للبلدان غير المنحازة - أي اقامة النظام الاقتصادي الجديد . والواقع أن النهوض بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد مطلوب بصورة ملحسة فالمؤسسات والسياسات المالية والتجارية والنقدية أدت منذ ١٩٤٥ ، الى المسأزق الحالي - لأن قواعد اللعبة لم تحترم من ناحية ولأن تلك القواعد قامت أساسا ، بصورة كهيمة أو جزئية ، على اقتصادات كانت تخضع للهيمنة أو اقتصادات كان يعمل على اخضاعها ، من ناحية أخرى .

ان الارتفاع المستمر لسعر الدولار يخلق الفوضى في التبادلات المالية ويلحق ضررا دائما باقتصادات البلدان النامية . ومن ثم يتزايد عبء الدين الخارجي لتلك البلدان بصورة مستمرة . يضاف الى ذلك ان وارداتها من السلع الرأسمالية تزيد من العجز فسي موازيتها التجارية في الوقت الذي تطبق فيه البلدان المتقدمة النمو تدابير حماية ضد صادراتها . وهكذا لا يسع المرء الا ان يلاحظ أن بعض البلدان التي تعاني أكثر من غيرها من الديون الكبيرة هي في الوقت نفسه من أكبر البلدان المنتجة للنفط ، الأمر الذي يبرهن - اذا كنا في حاجة الى برهان - على أن الأسباب العميقة للأزمة الحالية تتصل بالهياكل أكثر من اتصالها بالظروف الحالية .

وأما كانت المنحنيات والتنبؤات الاقتصادية ، تظل هناك حقيقة لا يمكن أن نتجاهلها ، هي أن بلدان الجنوب راحة حيث هي ، بل الأسوأ ، تتراجع إلى السوراء ، والصورة تبعت على قلق أكبر حين نرى الآفاق المظلمة لسنة ٢٠٠٠ . فيما يتعلق بالزراعة التي تشكل قاعدة النشاط الاقتصادي لمعظم البلدان النامية . فما زال تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء بالغ الصعوبة ، سواء لأسباب مناخية أو هيكلية . وفي بلغراد لم تبد الدول الصناعية أى استعداد للدخول في أية التزامات فيما يتعلق بمسائل المعونة ، وتصفية المديونيات ، وزيادة السيولة بصندوق النقد الدولي أو المؤسسة الائتمانية الدولية . ومن الواضح ان اقتصاداتنا تتخبط على غير هدى تحت رحمة الريح العالمية فرضت علينا فرضا دون ان يكون لنا ذنب في حدوث تلك الأزمة . ان التضخم وأزمة النظام النقدي والمالي الدولي شران خلقا في مكان آخر لكنا نعاني آثارها منهما دون ان يكون لنا ذنب في ايجادها .

ان عدم المساواة في العلاقات بين الشمال والجنوب ازادت سوءا بانفراط التضامن الدولي . وعلى سبيل المثال أنشئ الصندوق المشترك للسلع الأساسية داخل الائتلاف للقضاء على عدم الاستقرار في عائدات الصادرات . ويلاحظ وفد فولتا العليا بمرارة أن بعض البلدان الصناعية التي كان بإمكانها ان تلعب دورا كبيرا في تنفيذ ذلك الاتفاق ، رفضت أن توقع أو تصدق عليه . وبالإضافة إلى ذلك تريد بعض البلدان ان تعطي الأولوية لتدفق الرأسمال الخاص في ظل ظروف السوق . ان الديون الضخمة للبلدان النامية تبرهن على عدم سياسة الانضاب التدريجي لموارد المعونة العامة او المساعدة المتعددة الأطراف تحقيقا لمنفعة مصاد رأس المال الخاص .

ان عجوزات الميزانية والاختلال المزمع في موازين المدفوعات وتكرار اللجوء الى الاقتراض ، هي العناصر الملازمة لتلك السياسة التي تفيد احد الجانبين . وتستنزف الجانب الآخر تماما .

وتفسر الآثار المشتركة لتلك الظواهر الفجوة التي تتزايد اتساعا بين الدول المتقدمة والدول النامية . وقد حان الوقت لوضع نهاية لهذه الحالة التي لا يمكن ان تؤدي الا لخراب البشرية .

وتسعى منظمة الوحدة الافريقية الى وضع حد للسلسلة المتتابعة من هذه الظواهر باعتمادها خطة عمل للتنمية الداخلية والذاتية للقارة . وعلى المستوى الأعم لمجموعة ال ٧٧ ، ابدى الاهتمام بتوحيد جهودنا من أجل تعاون حقيقي في نطاق تنمية متكاملة .

وقد تقدم مؤتمر القمة السابع لحركة عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي بمقترحات نعتبرها واقعية ، تهدف الى إحياء المفاوضات والحوار بين الشمال والجنوب . ويبدو لنا أن هذه المناهج الثلاثة تزودنا ببصيص من أمل . ان ما تعنيه في الواقع الحقائق التي أوردها بالنسبة لشعبنا هو استمرار الجوع والعطش وسوء التغذية والفقر والجهل والمرض .

وقد جاء وفد فولتا العليا الى هذه الجمعية العامة ليسهم في المعركة الشاقة التي يتعين علينا جميعا أن نخوضها ضد هذه المآسي حتي يمكننا أن نعمل سويا مع غيرنا من الدول ، من أجل رفاهية شعوبنا وسعادتها .

بيد اننا في حين نظل ارادة التعاون بالضرورة بالنسبة لنا جميعا ، لا ينبغي أن نسمح باضعافها عن طريق القبول المتصف بالخنوع لعلاقات قد استبعدت منها اهتماماتنا وأولوياتنا .

ان الصورة قائمة ، لكن ضخامة المهمة لا تثبط عزائنا ، بل على العكس تماما ،

تستشير تصميمنا وتقوى عزمنا على النضال باستمرار من اجل عالم افضل فيه مكان المعدل والتضامن .

وذلك ثمن السلام والأمن الدوليين .

ومتى اتحدنا وعقدنا العزم ، سننتصر .

(السيد دوس سانتوس) (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه

لشرف لي أن أخطب ، نيابة عن جمهورية موزمبيق شعبا وحكومة ، هذه الجمعية الموقرة تحت رئاسة السيد أيويكا . واني على يقين من أن أعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ستكلل ، تحت رئاستكم بالنجاح . واود أن أعرب لسلفكم لمرى هولاي ، عن تقديري للجهود التي بذلها خلال توليه هذا المنصب ، في فترة اتسمت بهستيريا وتوترات الحرب الباردة .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأحيي الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار على جهوده الدؤوب في مسعاه لتوفير مناخ للتفاهم التبادل بين الشعوب والدول . ان تمسكه بأهداب المثل السامية التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة يطمئنا الى مستقبل أفضل لمنظمتنا التي رحبت توا بمضو جديد . ويطيب لي ان اضم صوتي الى المتكلمين الذين سبقوني في الترحيب بسانت كريستوفر ونيفيس . ويحدوني وطيد الأمل بان تنال أقاليم أخرى ، مثل ناميبيا وكاليدونيا الجديدة ، استقلالها في المستقبل القريب ، وتبوا مكانها الصحيح في مجلس الامم .

ان الموقف الدولي يتسم بعدوانية متزايدة للامبريالية تفضي في كثير من بقاع كوكبنا الى عدد كبير من النزاعات المحلية ، والى سباق التساح واتساع الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

اني أخطب هذه الجمعية الموقرة بعد مضي خمسة أشهر على انعقاد المؤتمر الرابع لحزب " فريليمو " ، الذي قام باستعراض شامل للموضع الدولي وانتهى الى الاعراب عن شعوره بالقلق البالغ لأن :

" الدوائر الامبريالية قد ادخلت الى الساحة الدولية مجددا مناخ الحرب الباردة ، بينما تقوم في الوقت ذاته ، بتعزيز سباق التسلح على نطاق لم يسبق له مثيل ، وتعمل على توسيع مناطق وعوامل التوتر والنزاع ، وتلجأ الى التدخل والعدوان العسكري السافر ، وتستخدم الضغط والابتزاز الاقتصادي".

وفي التحليل الذي أجرته الهيئة العليا لحزبنا ، ذكرت ان الحالة التي سادت العالم ترتبت على أعمال القوى الامبريالية التي جهدت في تعزيز قدراتها العسكرية بادعاء الرغبة في المحافظة على امضا والحاجة الى تأمين الطرق الحيوية المؤدية الى الموارد المعدنية الاستراتيجية والمحافظة عليها .

ومن ثم ، فاننا نشهد اليوم زيادة في التوتر في كل بقاع العالم مما يعرض السام والأمن والاستقرار الدولي لمخاطر جسيمة .

وعلى ضوء هذه الحالة ، ووفقا للمبادئ الأساسية التي تشكل جوهر المجتمع الذي نشيده ، أكد حزبنا من جديد ، في تناوله لسياستنا الخارجية ، تصميمنا على مواصلة النضال من أجل تحقيق الديمقراطية والمساواة والسلام - وهو النضال الذي بدأ بشن حربنا الشعبية من أجل التحرر الوطني .

ان السلم مبدأ أساسي . ونعني بالسلم تمتع الشعوب تمتعا كاملا بالحريية وممارستها حق تقرير المصير والاستقلال ، والحق في التنمية والتقدم ، والرفض القاطع للاذلال والسيطرة والاستغلال ، واحترام شخصية وكرامة الانسان . ان السلم هو الأساس الجوهري للتنمية والتقدم ، والرفاهية وسعادة الشعوب ودعم التعاون الصحي على أساس تبادلية المصالح .

ان خلق مناخ للسلم يقتضي بالضرورة نزع السلاح وتخفيف حدة التوتر في العلاقات الدولية والتعايش السلمي . ان السلام لا يمكن أن يسيريدا بيد مع الاستعمار

والاستعمار الجديد والعنصرية ، والفصل العنصرى والصهيونية ، وقصارى القول ،
يتنافى السلم مع كل اشكال القهر والاستغلال . وأينما وجدت هذه الشرور ،
ستناضل الشعوب من أجل حريتها واستقلالها مهما كلفها ذلك من تضحيات .
ان الشعوب لن تقبل أبدا بالاستغلال والاحتلال والاستعباد . فالشعوب فسي
كل مكان تتوق الى الحرية والسلام .

وفي الجنوب الافريقي يتعرض السلم والأمن أكثر من أى وقت مضى لتهديد خطير من جانب الامبريالية التي تسعى لتحقيق مصالحها الضيقة ، مستخدمة في ذلك النظام الفاشي - النازي ، نظام الفصل العنصرى بجنوب افريقيا .

لقد أدى استقلال انغولا وزمبابوى وموزامبيق - التي كانت تسيطر عليها - كما هي الحال في جنوب افريقيا - الأقليات البيضاء ، الى عزلة أكبر لنظام جنوب افريقيا نظرا لمحاولته الابقاء على النظام المتخلف غير الانساني ، نظام الفصل العنصرى .

ومن الجدير بالذكر أن مجلس الأمن ، في قراره ١٣٤ (١٩٦٠) اعتمد النظام العنصرى في جنوب افريقيا يشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، ويعدّها بشلاّت سنوات اعتمد مجلس الأمن قراره ١٨١ (١٩٦٣) ، الذى أعلن ، في الفقرة الأولى منه ، " انه يدّين بكل شدة سياسات جنوب افريقيا التي ترسخ الفصل العنصرى ، وهي سياسة تتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتتعارض مع التزامات تلك الدولة باعتبارها عضوا في الأمم المتحدة " .

وقد اعتمد هذان المقرران دون معارضة من صوت واحد ، وامتنع عن التصويت عضوان فقط هما فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية . ولقد كان ذلك ، وأكرر ، في عام ١٩٦٠ و ١٩٦٣ قبل استقلال انغولا وزمبابوى وموزامبيق . ومن ثمّ فانه مما يبعث على الغبطة أن كان المجتمع الدولي ، مثلا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، متمتعا بهمد النظر الذى جعله يقف ذلك الموقف .

الا ان بعض الدول اليوم تود أن تعتبر النظام الفاشي - النازى للفصل حليفا لها . حليفا ضد من ؟ ضد شعوب انغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوى وموزامبيق التي تناضل من أجل حريتها وكرامتها ومن أجل حقوقها الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ؟ أم حليفا ضد سيشيل وليسوتواللتين تتعرضان دوما لعدوان جنوب افريقيا ؟ أم ضد شعب ناميبيا الذى يناضل منذ أكثر من ثلاثة عقود ضد الاحتلال غير الشرعى لنظام بريتوريا السادر فى انتهاك الصاخر للعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز الداعية الى استقلال ناميبيا ؟

أم تراه تحالفا ضد مجموعة البلدان المستقلة ذات السيادة في الجنوب الإفريقي التي لم ترتكب اثما أكبر من أنها جرأت على أن تكون ه وهي على عتبة جنوب إفريقيا ه المعقل الأخير للعنصرية في إفريقيا ه أمثلة حية على مجتمعات بغير تمييز عنصري يعيش فيها البيض والسود أحرارا ه نساء ورجالا ه كمجرد مواطنين في بلدان حرة ذات سيادة ؟

تحتل القوات العسكرية النظامية لجنوب إفريقيا المناطق الجنوبية من أراضي الجمهورية الشعبية لانغولا ه كما تقوم قاذفات القنابل التابعة لجنوب إفريقيا بالاغارة على عاصمة الجمهورية الشعبية لموزامبيق ه وتقوم طائراتها وسفنها بعطيات عسكرية وامداد العصابات المسلحة التي تشوه وتقتل المواطنين العزل ه وتدمر البنى الاقتصادية والاجتماعية الأساسية ه وتقوم العصابات المسلحة العاملة في خدمة بريتوريا بالاغارة على بوتسوانا ومملكة ليسوتو ه ويمارس نظام الفصل العنصري أعمال القتل ضد زامبيا وزمبابوي ومملكة سوازيلند ه

من الذي يهدد من ؟ من الذي ينبغي أن يكفل أمنه ؟ هل هو نظام الفصل العنصري وهو المعتدى التوسعي ه أم البلدان ذات السيادة التي تتعرض للحد وان بواسطة آلة حربية قوية تشجعها وتدعمها الاستثمارات المالية والاقتصادية والعسكرية الضخمة ؟

وطبقا لبعض المصادر ه بلغت الاستثمارات الأجنبية في جنوب إفريقيا ما يزيد على ٣٢ بليون دولار امريكي في نهاية عام ١٩٨٢ أي أكثر من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه منذ أعوام قليلة ه هل هذه هي الطريقة التي نعتزم بها ممارسة الضغط على جنوب إفريقيا لكسب تسلك سلكا يتفق ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ؟ الحقيقة ان إفريقيا ه سلك والمجتمع الدولي كله ه أمميا مؤخرا بصدمة عميقة نتيجة لما أن يع من أن نظام الفصل العنصري منح ه ه مليون من الدولارات الامريكية من أجل تنميته النووية ه

وكما ازدادت أعمال العدوان والقتل والاحتلال التي تمارسها جنوب إفريقيا ضد الدول ذات السيادة الأعضاء في هذه المنظمة ه ازداد ما يقدم اليها من استثمارات ودعم تكنولوجي ه وما يفتح أمامها من أسواق ه وكما ازداد الاستثمار في نظام جنوب إفريقيا دع الحاجة الى مزيد من الأسلحة للمحافظة على بقاءه وازداد بالتالي منحه الأسلحة والمساعدات

العسكرية لمواصلة ما يقوم به من أعمال العدوان وما يمارسه من اباداة و لا ضد السكان السود في جنوب افريقيا فحسب و بل ضد الشعوب الأخرى في المنطقة و فهـل هذا هو الهدف من " التواصل البنّاء " الذي اقترح على دول الجنوب الافريقي ؟

ان جمهورية موزامبيق الشعبية وغيرها من دول خط المواجهة و وعيا منها بمسؤوليتها الدولية و قد حاولت الحفاظ على السلم في منطقتنا ولم تقال جهدا في تحنّب نزاع ذي أبعاد لا يمكن التحكّم فيها و بالجنوب الافريقي .

وابان حرب الاستقلال في زمبابوي و برهنت دول خط المواجهة على مدى اهتمامها بتجنب تصاعد التوتر في منطقتنا . وبالرغم من الاعتداءات العسكرية وأعمال التدمير المستمرة التي ظل نظام سميت يرتكبها ضدنا و قد منا مساعينا الحميدة لتسريع عملية استقلال زمبابوي . ونفس الروح و وافقت دول خط المواجهة على الاشتراك في الممارسة الدبلوماسية التي أسفرت عن وضع خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا واعتماد مجلس الأمن لها بقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . وخلال تلك العملية بأكملها ، قدمت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ودول خط المواجهة تنازلات من أجل السلم وغيبة التسريع بعملية استقلال ناميبيا . وثقة منا في صدق نية ما يدعى بمجموعة الاتصال وافقنا على مناقشة كافة المسائل المتعلقة بناميبيا رغم المؤامرات التي كانت تحاك من جانب بعض أعضاء تلك المجموعة .

اننا نقبل حوارا يحقق السلام لمنطقتنا و لا سبيل الى استتباب السلام الا بالاستقلال الفعلي لناميبيا وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن و واستئصال الفصل العنصري والتمييز العنصري . وعلى الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة أن تدبر على نحو قاطع كافة أية محاولة للربط أو المحاذاة بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الدولية لكوبا من انغولا .

فمن هو الذي يجب أن ينسحب من جمهورية انغولا الشعبية ؟ أولئك الذين يؤيدون - وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة - شعبا وحكومة شرعية اعترف بهم المجتمع الدولي و في دفاعها عن سيادتها ؟ أم المعتدى الذي يحتل جزءا من أراضي انغولا ويرتكب بذلك عملا عدوانيا سافرا طبقا للتعريف الوارد في القرار ٢٣١٤ (د-٢٩) ؟

لقد حثت كل شعوب العالم قوات أمريكا الشمالية عندما عبرت الأطلسي للتصدي للهجمات النازية التي كانت تنشر الموت والدمار في أوروبا . فلماذا يطلب منا الآن أن نترك الرجال والنساء والأطفال ليذبحهم نظام الفصل العنصري ، الذي يمثل النازية في عصرنا؟ اننا نشجب تدمير كانغاما ، وهي مدينة أنغولية تقع على بعد ٥٠٠ كيلو متر من الحدود مع ناميبيا ، ونطالب بأن تجبر جنوب افريقيا على دفع قيمة كل الخسائر التي كبدتها لشعب جمهورية أنغولا . ونحن ندين بقوة ودون تحفظ احتلال جنوب افريقيا لجزء من الأراضي الانغولية ونطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط لقوات بريتوريا .

ونحن نلاحظ بقلق عميق أنه فيما وراء منطقتنا يتعرض السلم والأمن للتهديد في أجزاء أخرى من افريقيا . فنحن نشهد في قارتنا تدخل القوى الأجنبية في الشؤون الداخلية للبلدان الافريقية حتى وان كانت افريقيا في حالة تسمح لها بحل المشاكل التي تظهر في طريقها .

في الصحراء الغربية ، يزعجنا أن نرى أن آمالنا في السلم تتبدد مرة أخرى . ان رفض مطكة المغرب للدخول في مفاوضات مع جبهة " البوليساريو " ، وفقا للقرار ١٠٤ الذي اتخذته أخيرا مؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية ، يعني أنه لن يكون هناك وقف لاطلاق النار ، لن يجرى تبعا لذلك الاستفتاء طبقا لما دعت اليه منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة . ونحن نحث مطكة المغرب ، باسم السلم في المغرب الى تعزيز وحدة قارتنا والالتزام بروح ونص ذلك القرار . حقيقة ان الرياح لا تأتي دائما لما تشتهي السفن ، ولكن رياح الحرية تأتي دائما بحرية الشعوب .

وفي تيمور الشرقية راودنا الأمل بأن يكون وقف اطلاق النار الذي اتفق عليه بين فريتلين وحكومة اندونيسيا علامة على أن اندونيسيا ، وهي عضو مؤسس في حركة عدم الانحياز قد استجابت أخيرا لصيحة الحرية لشعب موبيري ، الذي يناضل بعزم واصرار ضد الاحتلال الاندونيسي . ولكن ذلك أمل لم يستمر طويلا . فطبقا لآخر التقارير ، جردت حكومة جاكرتا قوة من ٢٠٠٠٠ جندي آخرين ضد شعب تيمور الشرقية .

وقد منعت حكومة اندونيسيا اللجنة الدولية للصليب الأحمر من مواصلة أنشطتها .
 علا على أن تخفي عن العالم أخبار المذبحة التي ترتكها القوات الاندونيسية هناك .
 فاندونيسيا تريد أن تضرب حائطاً من الصمت لتكتم انفس ارادة الحرية في صدور الشعب
 الموهيري . الا أنه لا يوجد أي شيء على الاطلاق يمكن أن يجمع شعباً يناضل من أجل حرته .
 ووسع اندونيسيا أن تجهز على شعب تيمور الشرقية ، لكنها لن تسيطر عليه .
 اني آمل باخلاص أن تخلق احالة مسألة تيمور الشرقية الى الدورة الثامنة والثلاثين
 للجمعية العامة المناخ اللازم الذي يؤدي الى اعادة تكريس وقف اطلاق النار والحوار ، وأن
 يسمح ذلك للأمين العام أن يقوم بمهمته بنجاح وفقاً للقرار ٣٧ / ٣٠ .
 ونحن واثقون من أن شعب تيمور الشرقية سيستعيد حرته ، وأن أمة حرة ومستقلة
 ستقوم تحت قيادة فريتيلين ، ممثله الشرعي الوحيد ، في أرض الشعب الموهيري .
 ولا ينهفي لنا أبداً أن نقبل بتقسيم دولة لبنان . لقد صدم المجتمع الدولي منذ
 عام مضى بالعدوان المكثف الذي قامت به اسرائيل والمذابح التي ارتكبتها في مخيمات
 اللاجئين في صبرا وشاتيلا . ان الشعب اللبناني الذي لم يكن يتوقع أن يسمع أصوات المدافع
 مرة أخرى في تلك الفترة القصيرة ، يجد نفسه مواجهاً بسفن حربية وطائرات تقصف الأراضي
 اللبنانية . وبهذا أصبحت لبنان ساحة تدريب تستخدم فيه أعظم الأسلحة تطورا .
 كم من الحروب سوف تنشب في الشرق الأوسط قبل أن تعترف الأمم أخيراً بأن الشعب
 الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، له الحق في دولة
 حرة ذات سيادة ؟
 ان أية محاولة لحماية الصهيونية والحفاظ عليها تعني الاتجاه ضد الصلحة الحقيقية
 لليهود والعرب . وهذا لن يؤدي الا الى استمرار حالة الحرب في الشرق الأوسط .
 ويشكل الاقتراح الذي قدمته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعادة توحيد
 الأمة الكورية . سلمياً أساساً لحل المشكلة ، وأدعو من يهتم الأمر الى الامتناع عن أي عمل
 قد يعوق هذه العملية .

وقبرص بلد آخر يتوق الى السلم واعادة التوحيد . واني أدعو الأمين العام السـي
مضاعفة جهوده ، كما أدعو كل الأطراف المعنية للتعاون معه .

ويحيي شعب جمهورية موزامبيق بالرضا والارتياح جهود مجموعة كونتادورا لتعزيز
السلم والأمن والاستقرار في منطقة أمريكا الوسطى . وتدين موزامبيق بكل قوة الأعمال التي
تمارسها الامبريالية في تلك المنطقة بهدف اشاعة الهلولة والاضطراب ، وتناشد كل الأطراف
المعنية بأن تتخذ التدابير العطفية والفعالة لضمان حل الخلافات التي تمزق المنطقـة
بالوسائل السلمية .

ان مقترحات مجموعة كونتادورا ، وخطة النقاط الست التي قدمتها نيكاراغوا
والاستجابة المشجعة من جانب جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والجبهة الثورية
الديمقراطية فيما يتعلق بالحالة في السلفادور تتيح فرصة حقيقية لحل تفاوض دائم للمشاكل
الخطيرة التي تواجه شعب امريكا الوسطى .

ان السلم في امريكا الوسطى يعني ايقاف المناورات العسكرية ، وانهاء أعمال
العدوان ضد نيكاراغوا ، وعودة غوانتانامو الى الشعب الكوبي والامتناع عن تأييد الأنظمة
الدكتاتورية والكرهية .

لقد اتضح أثناء المناقشة العامة أن الكفاح من أجل السلم وتجنب خطر المواجهة
النووية يحتل أولوية قصوى بالنسبة للانسانية جمعاء لأن هذا الخطر يهدد بقاء البشرية .
ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على السلم بين الأمم . وكذلك فان الآمال في تحقيق
ستقبل زاهر يسوده الرخاء لكل الشعوب يعتمد على السلم . ويعني الكفاح من أجل السلم
التزاما جادا وبناء من جانب الجميع ، وبصفة خاصة الدول النووية ، من أجل تحقيق نزع سلاح
عام وكامل ، ووقف سباق التسلح ، وتجميد كل الأسلحة النووية وخفضها ثم تدميرها بعد ذلك .
ان تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم خالية من الأسلحة النووية ، وازالة كل
القواعد العسكرية الامبريالية المرابطة في المنطقة ، وتنفيذ اعلان الجمعية لعامة للمحيط
الهندي منطقة سلم ، كل هذه عوامل في الكفاح من أجل نزع السلاح . ونلاحظ بقلق عميق
أن اللجنة المخصصة للمحيط الهندي لم تتمكن مرة أخرى من القيام بمهمتها ، بما يتعارض مع
مصالح دول المحيط الهندي والمجتمع الدولي ككل ، بسبب موقف بلدان غربية معينة تصر على
وضع العقبات في طريق عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المحيط الهندي .

اننا نؤكد من جديد تأييدنا لعقد مؤتمر الامم المتحدة بشأن المحيط الهندي ، واعتماد تدابير محددة تقضي الى تنفيذ القرار ٢٨٣٢ (د-٢٦) .

ان نجاح مؤتمر مدريد بمشاركة من الدول الموقعة على الوثيقة الختامية لهلسنكي يوضح لنا انه حينما تتوافر النية الحسنة يكون من الممكن التغلب على الخلافات لصالح السلم والتعاون فيما بين الامم . ويحدونا الاطل في ان يحدث نفس الشيء فيما يتعلق بمفاوضات جنيف وكافة المفاوضات الاخرى ، سواء كانت ذات طابع سياسي او اقتصادي او امني .

ان النضال من اجل نزع السلاح ماهو الا نضال من اجل السلم والتنمية وبغضير نزع السلاح لن يكون هناك سلم ، وبغير السلم لن تكون هناك تنمية . ان اخفاق الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح يثير لدينا مشاعر القلق بنفس القدر الذي يثيره سباق التسلح وما يترتب عليه من ميزانيات عسكرية متزايدة وتناقض كبير مقابل للمعونة الاقتصادية للبلدان النامية ولا سبيل الى ان يكون هناك سلم وامن دائم على كوكبنا ، طالما ينفق على التسلح ٨٠٠ بليون دولار سنويا ، مما يعود بالضرر على برامج التنمية .

لقد بذل المجتمع الدولي جهودا شتى بغية ايجاد آلية لحل المشاكل الكبرى التي تؤثر على البشرية في الوقت الحالي . لكن تلك الجهود عرقلها موقف بعض البلدان المتقدمة ذات اقتصادات السوق ، التي رفضت باصرار اجراء مفاوضات جادة ، واختارت بدلا من ذلك الحلول الحماائية والتقييدية . ويعد ما حدث في ويليامزبرغ مثلا على ذلك .

ان مشاكل البلدان الصناعية لن تحل بتدفق صادراتها او بممارسة الضغط على البلدان النامية . ففي عالم نجد فيه ان متوسط العمر في افريقيا وامريكا اللاتينية واسيا يقى بثلاثين عاما عنه في البلدان الصناعية ، ولا يتجاوز متوسط دخل الفرد ٢٤٠ دولارا بالمقارنة بما يزيد على ١٣٠٠ دولار في البلدان المتقدمة ، يكون من الطبع ان ندخل تغييرات عميقة على الهياكل الاقتصادية الدولية الراهنة في مجالات التجارة والتمويل والطاقة وغيرها من مجالات .

وجمهورية موزامبيق الشعبية تؤكد من جديد تأييدها للجهود الرامية الى بدء
المفاوضات الشاملة كأمر ملح وعاجل .

انه لمن المستحيل الخروج من تلك الفوضى الاقتصادية عندما تكون هناك مجموعة
من البلدان - كما اتضح من اخفاق الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
(الاونكتاد) تصر على ان تظل هي السيد المطلق للسيادة ، الذي يسيطر على اللعبة
التي تشمل حياة اكثر من بليونيين من البشر . لذا ، يتعين علينا نحن البلدان التي
تخضع للسيطرة ، نحن الذين نعاني من الاستغلال ، نحن الدول التي ليس لها
دور سوى تقديم المواد الاولية ، ونتاج الثروات من اجل البلدان المتقدمة ان نقوم
بشكل جدي وورسي ببذل جهد منسق غير اناني من اجل تحقيق اعتماد جماعي على
الذات فنحن لن نحقق التنمية اذا ما انصعنا لنموذج التنمية الذي ينتهجه الغرب .
ان ان عالمهم عالم يقوم على التنافس والحماية والاستغلال الفاشم لثرواينا ، اما عالمنا
فينبغي ان يكون عالما متسا بالمساعدة المتبادلة والتعاون الذي تعم فوائده ومزاياه
على الجميع .

انه لمن الحتمي ان يتم القضاء على النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية ،
وان تنشأ آليات جديدة تتيح الاعتماد الجماعي على الذات ، حتى يصبح ذلك الاعتماد
على الذات عنصرا هاما في تعاون دولي حقيقي بين الدول ، يبنني على الارادة المشتركة
في القضاء على الجوع والمرض والامية واليؤس .

ان بلدان الجنوب الافريقي ، وعيا منها بالحاجة الى تنسيق جهودها ومواردها
بلا اناية تنفيذ البرنامج الذي وضعه مؤتمر تنسيق وتنمية الجنوب الافريقي .

اننا نحبي البلدان والمؤسسات الدولية التي تساعد في خطط التنمية التي وضعتها
مؤسساتنا الاقليمية في وقت كانت منطقتنا - الى جانب معاناتها من الاثار الهيكلية للعلاقات
الاقتصادية الراهنة - قد تأثرت فيه بجفاف طويل يعتبر اسوأ جفاف عايناه طيلة الاعوام
الخمسين الاخيرة .

وفي موزامبيق وحدها ، اثر ذلك الجفاف على ثلث سكاننا تقريبا ، وجلب الدمار على الانتاج الزراعي ، وادى الى نفوق عشرات الالاف من العاشية بسبب الافتقار الى المرعى الاخضر والماء .

اننا نناشد الامم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة زيادة المعونة الغذائية لشعبنا .

وتوخيا للايجاز لم اسهب الا فيما يخفى سائل قليلة نسبيا . ان ان موقف موزامبيق تجاه العديد من السائل الاخرى كافغانستان وكمبوتشيا معروف تماما وهو على ما هو عليه لم يتغير .

ان موزامبيق ، نظرا لايمانها بمنظومة الامم المتحدة - تلجأ دائما الى هذه المنظمة ، وسوف تواصل القيام بذلك ، في السعي من اجل ايجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمشاكل المتعلقة بالامن ، التي تؤثر على البشرية اننا نأتي الى هذا المحفل دائما بروح الارتقاء الى مستوى المطالبة بالتطبيق الفعال للمبادئ والمقاصد التي تجسدت في ميثاق سان فرانسيسكو .

وفي مواجهة المشاكل التي تؤثر على السلم والامن والتعاون الدولي ، نؤمن بأن محفل الامم المتحدة لا يمكن ان يكون محفلا تقتصر فيه البلدان المتقدمة والقوية على مجرد الاحاطة علما بالمواقف الخطيرة في العالم ، وتقوم البلدان النامية والضعيفة بمجرد عرض حافل لما تشعر به من المأساة ومعاناة .

لذلك ، نشارك الامين العام ، فيما يشعر به من قلق ونرى انه من الامور الطحة ان تصبح الامم المتحدة اداة ناجعة لضمان السلم والامن الدوليين وضمان تحقيق تنمية متوائمة منسجمة لجميع شعوب العالم .

فلنحول ان هذه المثل المجسدة في ميثاق الامم المتحدة الى حقيقة ينطق بها عصرنا .

وليستمر الكفاح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الان لممثل الولايات

- المتحدة الامريكية الذي يرغب في ان يتكلم ممارسة لحق الرد .
- واسمحوا لي ان اذكر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد الكلمات التي تلي ممارسة لحق الرد بعشر دقائق ، ويلقيها الممثلون من مقاعدهم .

السيد داميليس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لا أريد أن أضفي الاحترام برد مفصل على النقد السخيف الذى تأكل من كثرة التداول والذى وجهه ممثل فييت نام في وقت سابق من هذه الدورة الى الولايات المتحدة . ان ملاحظات فييت نام تكشف النقاب عن خنوعها للمخططات العدوانية السوفياتية وللعها بتسهيل توسع القوة العسكرية السوفياتية . وتشكو فييت نام من رد الولايات المتحدة على التدخل السوفياتي والكوبي في امريكا الوسطى ، بينما تعتمد على المساعدة السوفياتية في احتلالها لكيموتشيا ، حيث يوجد لفيت نام ما يقرب من ١٨٠٠٠٠ من القوات لدعم الحكومة العميلة في بنوم بنه . ان عدوان فييت نام على كيموتشيا الذى ادانته غالبية دول العالم سيناقش في وقت لاحق من هذه الدورة كما جرت العادة طيلة السنوات العديدة الماضية . وتعرب فييت نام عن قلقها ازاء سباق التسلح المتصاعد ، بينما تتعاون مع الاتحاد السوفياتي في استخدام الأسلحة التوكسينية السامة ضد القرويين في لاوس وكيموتشيا ، وتحافظ بجيش من أكبر الجيوش في العالم بالرغم من ظروفها الاقتصادية المحلية التعسة . وتعرب فييت نام عن انشغالها بالعدالة الاجتماعية في العالم ، في الوقت الذى بلغت فيه انتهاكات حقوق الانسان في فييت نام حدا حمل مئات الآلاف على الهرب منها والتماس الكثيرين منهم الملاذ والحرية في الولايات المتحدة . وتشكو فييت نام من أم تزعم انها جاهدة في الابقاء على نظام دولي قديم ، لكن فييت نام جعلت نفسها جزءا من النظام السوفياتي الاستبدادي داخلها ، داخل البلاد ، المنغمس في الأنشطة الحربية خارجيا ، والذى يسعى الى فرض نظام اجتماعي واقتصادي صارم على العالم أجمع .

كما أشير اشارة عابرة الى ملاحظات ممثل منغوليا . ان مصدر تلك الملاحظات معروف تماما من تعدد اشاراتها الى الاتحاد السوفياتي . وأود أن أعقب أن الولايات المتحدة ليست بصدد شن حملة ضد الاشتراكية أو ضد أى نظام اقتصادي واجتماعي بعينه .

وهناك الكثير من الامم ، وبعضها أمم اشتراكية ، تشاطرنا القلق ازاء المخاطر التي تتهدد استقرار المجتمع الدولي نتيجة التكديس الهائل للأسلحة السوفياتية . وقد كنا دائما على استعداد للتعامل مع الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة عن نظامنا ، بشرط ألا تحاول فرض نظامها على الآخرين .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥